

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٨٣٩

الخميس، ١٩ آب/أغسطس ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد جايشانكار	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة برنس
	الصين	السيد داي بينغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيد كفالهايم
	النيجر	السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

التقرير الثالث عشر للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2021/682)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

التقرير الثالث عشر للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2021/682).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم: السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام المكلف بمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ والسيدة ميشيل كونينكس، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب؛ والسيّد داوود مراديان، المدير العام للمعهد الأفغاني للدراسات الإستراتيجية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/682، التي تتضمن التقرير الثالث عشر للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

أعطي الكلمة الآن للسيد فورونكوف.

السيد فورونكوف (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص التعازي لحكومات وشعوب جميع الدول الأعضاء التي عانت مؤخرا من أي شكل من أشكال الإرهاب أو مظاهره. وأعرب عن مواساتي ومشاعري القلبية للناجين وأسر الضحايا.

نحتفل غدا باليوم الدولي الرابع لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم، بمشاركة الأمين العام. فلنعمل كل يوم لمنع وتخفيف الألم والمعاناة اللذين يسببهما الإرهاب. وأشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لتقديم التقرير الثالث عشر للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2021/682)، على النحو الذي ينص عليه القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧). ويسرني أن الأمينة العامة المساعدة ميشيل كونينكس تنضم إليّ اليوم، ولكن للأسف على الشاشة فحسب، لتقديم هذا التقرير، الذي أعده مكتبنا بالاشتراك مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات الذي يقوده السيد إدموند فيتون – براون. وأغتنم هذه الفرصة لأثني على العمل الممتاز لفريق الرصد الذي أصدر مؤخرا تقريره الثامن والعشرين عن التهديد الذي يشكله تنظيما داعش والقاعدة (انظر S/2021/655).

إننا جميعا نشهد الحالة سريعة التطور في أفغانستان، والتي يمكن أن تكون لها آثار بعيدة المدى على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ولذلك، نرحب بأن السيد داوود مراديان سيقدم أيضا إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم. وأود أن أردد نداء الأمين العام إلى مجلس الأمن في وقت سابق من هذا الأسبوع لاستخدام جميع الأدوات المتاحة له لمنع استخدام أفغانستان كمنصة أو ملاذ آمن للإرهاب. وفي هذا الصدد، فلنتذكر أن العديد من أعضاء حركة طالبان ما زالوا مصنفين كإرهابيين، وفقا لنظام الجزاءات بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١). وأحيط علما أيضا بالشواغل التي أعرب عنها بعض أعضاء مجلس الأمن فيما يتعلق بالإفراج عن السجناء المنتمين إلى تنظيمي القاعدة وداعش.

على الرغم من آخر التطورات في أفغانستان، لا يزال تقرير الأمين العام الثالث عشر عن داعش وجيها. وتركيزه على التفاعل بين النزاع المسلح وهشاشة الدولة والإرهاب وأفغانستان ليس استثناء من ذلك. ويشير التقرير أيضا إلى أن تنظيم داعش قد وسع نطاق وجوده في أفغانستان. وسيتعين علينا أن نضمن ألا تُستخدم أفغانستان مرة أخرى أبدا كمنطلق للإرهاب العالمي. وعلى الصعيد العالمي، ظل التهديد الذي يشكله داعش على السلام والأمن الدوليين خلال الفترة

قيد النظر كبيرا وثابتا على مدى الأشهر الستة الماضية، مما يثير مخاوف دولية جدية. ويواصل داعش استغلال الاضطرابات والمظالم والنكسات الإنمائية الناجمة عن الجائحة لإعادة تجميع صفوفه وتجنيد أتباع جدد وتكثيف أنشطته، سواء على الإنترنت أو على أرض الواقع. ولا تزال احتياطيات مالية خفية كبيرة، تقدر بما يتراوح بين ٢٥ و ٥٠ مليون دولار، متاحة لنواة التنظيم في العراق وسورية. وقد عزز داعش لامركزية إدارته، وربما يوفر ما تتمتع به المجموعات الإقليمية المنتسبة له من استقلالية إضافية وقدرة وثقة خيارات جديدة للتنظيم، بما في ذلك تنسيق الهجمات الدولية وتشكيل التأثير العالمي المستقبلي لداعش.

كانت عمليات الإغلاق المتصلة بفيروس كورونا في العديد من المناطق أكثر شمولا في أوائل عام ٢٠٢١ ممن كانت عليه في عام ٢٠٢٠، ولكن من المتصور أنه جرى التخطيط لشن هجمات حينما تخف القيود. هناك تهديد متزايد بشن هجمات تقوم بها جهات فاعلة منفردة، أو مجموعات صغيرة مستوحاة، وربما توجهها عن بعد داعش، بما في ذلك عبر الإنترنت.

لا يمكننا التصدي للتهديد الإرهابي عبر الإنترنت إلا باتخاذ تدابير تعاونية فيما بين البلدان وداخلها، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي هذا الصدد، أرحب بأول مناقشة رفيعة المستوى على الإطلاق أجراها المجلس في ٢٩ حزيران/يونيه بشأن الأمن السيبراني (انظر S/2021/621)، فضلا عن المبادرات المتخذة على الصعيد الإقليمي.

لا يزال تنظيم داعش يركز على إعادة تشكيل قدراته في العراق وسوريا، حيث يعمل على تنظم خلايا صغيرة تختبئ في الصحاري والمناطق الريفية ويشن تمردا ضد قوات الأمن أثناء تحركها عبر الحدود بين البلدين لتجنب وقوع أفراده في الأسر. ومع ذلك، فإن عدم وجود حل شامل لحالة آلاف الأفراد الذين يزعم بأن لهم صلات بداعش وبالذين ما برحوا عالقين في العراق وسوريا يمكن أن يشكل مشهد التهديد الإرهابي في المستقبل بحيث يتراوح بين الأجل المتوسط والطويل، ليس فقط على الصعيد المحلي بل على الصعيد العالمي.

لقد تدهورت الأوضاع في مرافق الاحتجاز ومخيمات النزوح في شمال شرق سوريا، لا سيما في مخيم الهول. ولا تزال هناك حالات عديدة من الهروب، والتطرف الإرهابي، وجمع الأموال، وتهريب الأسلحة، والتدريب، والتحريض، فضلا عن عمليات القتل والاختفاء القسري. ولا يزال آلاف الأطفال الذين يقعون في هذا المأزق، من دون أي خطأ من جانبهم، يتعرضون يوميا للإيذاء وانتهاك حقوقهم.

أرحب بجهود الدول الأعضاء التي أعادت مواطنيها إلى أوطانهم منذ آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس في شباط/فبراير (انظر S/2021/140). غير أن الوتيرة بطيئة للغاية إذا ما أخذنا في الاعتبار نطاق الأولوية الإنسانية، وحقوق الإنسان، والأمن الاستراتيجي، التي تزداد تعقيدا مع مرور الوقت. وأعتقد أن التطورات في أفغانستان يمكن أن تهيئ بيئة أكثر خطورة في تلك المخيمات، مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها. وأكرر نداء الأمين العام الموجهة إلى الدول الأعضاء بشأن العودة الطوعية لجميع الأفراد المعنيين، مع التركيز بوجه خاص على الأطفال، بما يتماشى مع القانون الدولي وموافقة الحكومات ذات الصلة.

في الشهر المقبل، سنطلق رسميا الإطار العالمي الذي ينسقه مكتبي مع اليونيسيف لتيسير تقديم دعم كامل من الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء التي طلبت ذلك الدعم لحماية الأفراد المشتبه في صلتهم بالجماعات الإرهابية التي صنفتهم الأمم المتحدة عائدين من العراق وسوريا، وإعادتهم إلى أوطانهم، ومحاكمتهم، وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. وقد بدأنا بالفعل باستخدام تلك الآلية الإطارية لدعم أوزبكستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وتم الاضطلاع بعملية تحديد النطاق لدعم العراق.

ويصف تقرير الأمين العام أن أكثر التطورات إثارة للقلق خلال الأشهر الستة الماضية انتشار داعش في أفريقيا، مع امتداده من مالي إلى بوركينا فاسو والنيجر، والغزوات التي يقوم بها من نيجيريا إلى النيجر وتشاد والكاميرون، ومن موزامبيق إلى تنزانيا. ثمة حاجة ماسة إلى استجابة عالمية لدعم جهود البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية

لمكافحة الإرهاب والتصدي لتفاعله مع الصراعات، والجريمة المنظمة، والفجوات في الإدارة الحكومية والتنمية، كما شددت على ذلك طائفة واسعة من الدول الأعضاء خلال أسبوع الأمم المتحدة الثاني لمكافحة الإرهاب، الذي انعقد في نيويورك في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه.

قتلت فروع داعش في الصحراء الكبرى عدة مئات من المدنيين منذ بداية العام في شكل هجمات واسعة النطاق شنتها في مالي وبوركينا فاسو والنيجر. ومن المرجح أن تستفيد مقاطعة غرب أفريقيا المزعومة والتابعة لتنظيم الدولة الإسلامية من الضعف الذي يكتنف تنظيم بوكو حرام. وقد تتفاقم الحالة في المنطقة الأوسع بنقل الإرهابيين وغيرهم من المقاتلين الأجانب من ليبيا. وقد يترك تمدد داعش في وسط أفريقيا، ولا سيما في شمال موزامبيق، آثارا بعيدة المدى على السلام والأمن في المنطقة، الأمر الذي لا بد من معالجته باتباع نهج إقليمي متماسك على سبيل الأولوية، لأن فروع الجماعة قد تسعى إلى استغلال النزاعات الطائفية وأنشطة الاتجار غير المشروع.

وفي أوروبا، استمر قمع التهديد الذي يشكله داعش بسبب القيود المتصلة بالجائحة. ولا يزال خطر الهجمات الإرهابية من جانب الجهات الفاعلة الوحيدة المتطرفة والمحرضة على الإنترنت، ولا سيما الشباب الضعفاء، الشاغل الرئيسي، إلى جانب التطرف الإرهابي في السجون.

ستقوم قريبا مساعدة الأمين العام السيدة كونينكس باطلاع المجلس على الدعم الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة في الأشهر الأخيرة للدول الأعضاء في التصدي للتهديد الذي يشكله تنظيم داعش. وواصل مكتبي العمل على نحو وثيق مع جميع شركائنا لضمان استمرارية تصريف الأعمال أثناء تفشي الجائحة، وإحراز تقدم في تنفيذ برامجنا ومشاريعنا العالمية المصممة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء. ويدعم هذه الجهود وجودنا في الميدان، كما طلبت الدول الأعضاء، بما في ذلك مكتب برنامجنا لمكافحة الإرهاب والتدريب في أفريقيا الكائن مقره في الرباط، ومكتب البرنامج المعني بالمشاركة البرلمانية في الدوحة، وأُطلق عمل المكتبين في حزيران/يونيه بالشراكة مع المغرب وقطر.

وبرنامجنا العالمي لكشف ومنع ومكافحة تمويل الإرهاب، استجابة للقرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩)، يأخذ زمام مبادرة مشتركة مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لتحديد ونشر الممارسات الجيدة لمكافحة تمويل الإرهاب بفعالية مع حماية الحيز المدني.

وإن برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين، الذي يقوده مكتبي، لمساعدة الدول الأعضاء على وضع نظم متقدمة لمعلومات المسافرين وتسجيل أسماء الركاب، وفقا للقرارات ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٣٩٦ (٢٠١٧) و ٢٤٨٢ (٢٠١٩) أحصى ٤٣ مستفيدا حتى الآن من البرنامج. وأجرى البرنامج ثلاثة تقييمات افتراضية لجيبوتي ومنغوليا وجنوب أفريقيا، وجرى تدريب تفاعلي على الإنترنت لسيراليون وغامبيا والدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. أنهينا أيضا سلسلة من الزيارات الدراسية الافتراضية إلى الاتحاد الروسي وبلجيكا وكولومبيا والنرويج وإسبانيا للمستفيدين من برنامجنا العالمي بشأن آليات التنسيق بين الوكالات على الصعيد الوطني أو خلايا الاندماج، وبدأنا في كانون الثاني/يناير برنامجا عالميا جديدا لمكافحة التهديدات الإرهابية ضد الأهداف الضعيفة.

إن عام ٢٠٢١ يمثل أحد المعالم البارزة في الكفاح الدولي ضد الإرهاب. وليس هناك وقت أفضل من هذا لكي تعيد الدول الأعضاء الالتزام بالعمل المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة. قبل عشرين عاما، وفي أعقاب هجمات القاعدة الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وفَّر مجلس الأمن قيادة وتوجيهات مهمة باتخاذه لقراره التاريخي ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتشكيل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المتعلق بمكافحة الإرهاب.

واليوم نواجه تهديدات إرهابية عابرة للحدود الوطنية، مثل تهديدات داعش والقاعدة، التي هي مستديمة وقادرة على التكيف مع أشكال التكنولوجيا الجديدة، فضلا عن التوسع لتشمل الأفراد والجماعات الذين يرتكبون هجمات إرهابية مرتبطة بكراهية الأجانب والعنصرية وغيرها من أشكال التعصب. إن وحدة مجلس الأمن وقيادته ما زالتا حاسمتين اليوم كما كانتا في عام ٢٠٠١ في التصدي للإرهاب بطريقة مستدامة

وجماعية وفعالة ومبدئية تدعم سيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتحمي العمل الإنساني.

ويصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والذكرى السنوية العاشرة لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الذي هو جزء من مكتبي. ولذلك فقد شجعني كثيرا نجاح أسبوعنا الثاني لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه، الذي شاركت خلاله الدول الأعضاء بنشاط في المؤتمر الرفيع المستوى الثاني لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب التابعة للدول الأعضاء، الذي دعا الأمين العام إلى عقده، واعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار الشامل التطلعي ٧٥/٢٩١ بشأن الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وهذه التطورات بشارة خير لجهودنا الجماعية ونذير شؤم لداعش والإرهابيين الآخرين. وتقف منظومة الأمم المتحدة على استعداد، من خلال الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، لدعم مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء. وإنني أتطلع إلى توجيه المجلس فيما ننتقل إلى عقد جديد من مكافحة الإرهاب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فورونكوف على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة كونينكس.

السيدة كونينكس (*تكلمت بالإنكليزية*): إنني ممتنة لإتاحة الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن على التقرير الثالث عشر للأمين العام بشأن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) (S/2021/682) والجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة والدول الأعضاء لمواجهة ذلك التهديد. كما أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف على إحاطته، وأشيد بكل من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، بقيادة السيد إدموند فيتون – براون، على إسهاماتهم القيمة في التقرير.

وكما قال وكيل الأمين العام فورونكوف بحق، فإننا جميعا نشهد الحالة السريعة التطور في أفغانستان. وأكرر أيضا نداء الأمين العام إلى مجلس الأمن لاتخاذ جميع الخطوات الممكنة لكفالة ألا تؤدي الحالة في أفغانستان إلى استخدام البلد كملاذ آمن للإرهاب.

وعلى الرغم من التقدم الجديد بالترحيب في نشر اللقاحات، استمرت جائحة فيروس كورونا في إحداث آثار سلبية في معظم البقع الساخنة خلال الأشهر الماضية. ومع ذلك، وكما أوضحنا في آخر ورقة تحليلية مُحدَّثة أعدتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ونشرت في حزيران/يونيه ٢٠٢١، فإن تأثير الجائحة على الإرهاب ومكافحة الإرهاب كان متفاوتا.

ففي العديد من المناطق الخالية من النزاعات، استمرت التقييدات المرتبطة بالجائحة في المساعدة على قمع النشاط الإرهابي. أما في مناطق النزاع، حيث يكون تأثير التقييدات المرتبطة بالجائحة محدودا، فقد أدى التفاعل المتزايد بين الإرهاب والهشاشة والنزاع إلى تفاقم التهديد الإرهابي. وبالفعل، لا يزال تنظيم داعش وفروعه تشكل تهديدا كبيرا في غرب وشرق ووسط أفريقيا وأفغانستان، مع إعطاء التنظيم الأولوية في الوقت نفسه للعمل على إعادة لم صفوفه واستعادة نشاطه في العراق والجمهورية العربية السورية. وكذلك تؤكد الورقة التحليلية التي أعدتها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب على الأثر المتزايد للجائحة على البرمجة الإنسانية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في العراق والجمهورية العربية السورية. ويظل القلق يساورنا إزاء الحالة اليائسة التي يواجهها أولئك الأفراد، ومعظمهم من النساء والأطفال، الذين يفترض أن لهم صلات بداعش.

ومن خلال العنصر الإلكتروني لزيارات التقييم المختلطة التي قامت بها لجنة مكافحة الإرهاب مؤخرا إلى كل من العراق والدول الأعضاء التي سافر منها مقاتلون إرهابيون أجانب إلى مناطق النزاع، واصلت المديرية التنفيذية رصد الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ورغم أن كيانات الأمم المتحدة تواصل تشجيع عودة الرعايا الأجانب من العراق والجمهورية العربية السورية بطريقة آمنة وطوعية ومتوافقة مع حقوق الإنسان، فإن عددا كبيرا منهم لا يزالون محصورين في مخيمات مزدحمة تقل فيها فرص الحصول على الخدمات الأساسية والمحاكمة العادلة وفقا للأصول القانونية.

وقد اشتدت تلك الشواغل بسبب الجائحة. ويبرز تقرير الأمين العام العنف في المخيمات، وحالات الاختفاء القسري، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، بوصفها شواغل خطيرة، بالإضافة إلى عمليات العودة القسرية ومنع العودة والمعاملة التمييزية للأسر التي لها صلة متصورة بداعش. ويلزم بذل المزيد من الجهود لتهيئة الظروف التي يمكن في ظلها تعزيز التماسك الاجتماعي ومنع ارتكاب تنظيم داعش للمزيد من أعمال العنف، مع كفالة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وتذكرنا تلك التحديات مرة أخرى بالحاجة الماسة إلى تعزيز جهود مكافحة الإرهاب على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وفي ذلك الصدد، رحبتُ بالمناقشات التي جرت خلال زيارات التقييم المختلطة التي نُظمت مؤخرا للجنة مكافحة الإرهاب ومجلس الأمن خلال أسبوع مكافحة الإرهاب لهذا العام، وبالأحداث الجانبية التي نُظمت خلال الأسبوع بشأن التهديدات والتحديات الجديدة، وأفضل السبل لحشد جهودنا الجماعية للتصدي لها.

ورحبت أيضا بموافقة لجنة مكافحة الإرهاب على الاستعراض العام المنقح لتقييم التنفيذ والدراسة الاستقصائية الإلكترونية المفصلة للتنفيذ في آذار/مارس، وهما وثيقتان وضعتهما المديرية التنفيذية وفقا للقرار ٢٣٩٥ (٢٠١٧). وستساعد تلك الأداتان الجديدتان والمحليتان المديرية التنفيذية على تحسين رصد تنفيذ الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة في الوقت المناسب، وستعززان القدرات والإمكانات الكمية والنوعية الحاسمة لدى المديرية التنفيذية. ومن المتوقع أيضا أن تساعدا الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى اعتماد نهج شاملة ومتكاملة لمكافحة الإرهاب.

ومن المهم أيضا التفكير في أمثلة أخرى للتقدم المحرز خلال الأشهر الستة الماضية. وقد ظلت الاستجابات في مجال العدالة الجنائية، والتعاون القضائي الدولي، ووضع استراتيجيات شاملة ومصممة خصيصا للمقاضاة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، من ضمن الأولويات المهمة للمديرية التنفيذية والعديد من شركائنا في الأمم المتحدة. وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب مكافحة الإرهاب، دعمت المديرية التنفيذية الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون في التحقيقات والملاحقات القضائية على الصعيدين الوطني والمحلي في نيجيريا وحوض بحيرة تشاد.

وفي آذار/مارس، عقدت المديرية التنفيذية ومكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حلقة عمل إقليمية مشتركة شجعت على اتباع النهج المراعية للشأن الجنساني في مجال الملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في حوض بحيرة تشاد. وكذلك أحرز تقدم جدير بالترحيب في تطوير الممارسات الرشيدة ضمن عمليات مكافحة الإرهاب الدولية والإقليمية، بما في ذلك ما يتعلق بالتعاون القضائي، والمساعدة القانونية المتبادلة، وتسليم المتهمين في قضايا الإرهاب.

وفضلا عن ذلك، قدمت المديرية التنفيذية وشركاؤها الدعم لملديف والفلبين في استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في التحقيقات المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وواصلت المديرية التنفيذية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تكييف مجموعة أدواتهما الإقليمية المخصصة للقضاة في جنوب آسيا لمواءمتها مع السياقين الوطنيين لملديف وباكستان.

ويشير تحليل المديرية إلى أن الإرهابيين والجماعات الإرهابية، بما فيها داعش، يستكشفون أساليب بديلة لنقل الأموال، بسبب تأثير التدابير المتصلة بالجائحة على شبكات تحويل الأموال. كما أن استخدام حملات التمويل الجماعي في وسائل التواصل الاجتماعي لصالح مقاتلي داعش وأقاربهم في مخيمات في الجمهورية العربية السورية لا يزال يشكل تحديا مستمرا

ولمعالجة هذه التحديات، تواصل المديرية، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، العمل مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والهيئات الإقليمية التي هي على غرار فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. ونظرا لمخاطر تمويل الإرهاب المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، دعمت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة

لمكافحة الإرهاب، مجموعة مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في تنفيذ خطتها التنفيذية الإقليمية لمكافحة تمويل الإرهاب. وواصلت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب الاضطلاع بدور رئيسي في تيسير المساعدة التقنية، بما في ذلك عن طريق قيادة بعثات تشاور افتراضية تندرج في إطار النهج القائم على إشراك الأمم المتحدة برمتها، ومكتب مكافحة الإرهاب، والبرامج العالمية لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومن خلال دعم الأنشطة المتعلقة بموضوعات منها الصلة بين الإرهاب والأسلحة والجريمة، وحماية الأهداف المعرضة للخطر، وخلايا دمج المعلومات، ومكافحة سفر الإرهابيين. كما عقدت المديرية التنفيذية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حلقة عمل لتعزيز قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتقديم الخبرة لموظفي إنفاذ القانون النيجيريين في تطبيق أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بجمع المعلومات الاستخبارية.

ولا يزال تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه يشكلون مصدر قلق وتهديد كبيرين للسلم والأمن الدوليين. وستتيح لنا المناقشة المفتوحة المشتركة القادمة بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وأفريقيا، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، مواصلة استكشاف التطور الذي وقع مؤخرا للجماعات المنتسبة للتنظيم في القارة الأفريقية. ولا يزال اتباع النهج المنسق الشامل لـ"توحيد أداء الأمم المتحدة" أمرا حاسما لوضع وتنفيذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب، مع معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب والتطرف العنيف. وبطبيعة الحال، يجب أن نفعل ذلك مع كفالة ألا تتسبب جهودنا متعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب بأي ضرر.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أملي في أن تكون الجلسة الاستثنائية المقبلة للجنة مكافحة الإرهاب، التي ستعقد في ١٣ أيلول/سبتمبر، بمناسبة الذكرى العشرين لاتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) – وهو قرار تاريخي، كما وصفه السيد فورونكوف – بمثابة منتدى لزيادة تعزيز وتوطيد جهودنا متعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة كونينكس على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد مراديان، الذي أعتقد أنه كان في كابول حتى بضعة أيام مضت.

السيد مراديان (*تكلم بالإنكليزية*): أتشرف بإعطائي فرصة الإعراب عن وجهة نظري بشأن تهديد تنظيم داعش للسلم الدولي، في هذه الجلسة. في ضوء الكارثة والأزمة الإنسانية اللتين تتكشفان في أفغانستان، سأتناول أيضا المأساة الأفغانية وعواملها في سياق جلسة اليوم.

ففي أقل من ثلاثة أسابيع، سيشهد العالم وسيحيي الذكرى السنوية العشرين المأساوية والمؤلمة لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية، التي أوجدت كفاحنا الجماعي ضد الإرهاب. إن عقد مجلس الأمن لجلسة عادية بشأن تنظيم داعش في آب/أغسطس لدليل على أن العالم فشل جماعيا في التصدي لخطر الإرهاب بعد ٢٠ عاما، على الرغم من تخصيص الموارد البشرية والمادية الوفيرة. وأود أن أشاطركم أفكاري وتحليلاتي الخاصة بشأن بعض أسباب فشلنا الجماعي. سأبدأ في مجال عملي الخاص – العالم الأكاديمي.

لا يكاد يوجد أي توافق معقول في الآراء واتفاق فكري بشأن تعريف الإرهاب وفهمه. ويشير تنوع الأسماء والتسميات لوصف الحركات الإسلامية المتشددة إلى هذا الارتباك المفاهيمي. إذ تشمل الأسماء والتسميات: الجماعات الجهادية والسلفية والأصولية، والإرهابية الإسلامية، والمتطرفة، والمتطرفة العنيفة، والفاشية الإسلامية، والمتمردة، والوحشية، والإرهابية، والإرهابية الأجنبية، والإرهابية الدولية، فضلا عن غيرها.

إن فشل العالم الإسلامي في النهوض بنصيبه من المسؤولية هو السبب الهام الآخر لفشلنا الجماعي. وفي حين أن معظم مرتكبي الأعمال الإرهابية وضحاياهم كانوا من المسلمين، فإن من المحزن أن العالم الإسلامي ظل مراقبا سلبيا في التعبير عن رواية متسقة وموثوقة وبناءة عن تهديد وجودي لرفاه المسلمين وأمنهم. وقد أسهم الركود الفكري والسياسي لمؤسساتنا الدينية والثقافية والتعليمية إسهاما هائلا في زيادة التطرف وفشل التدابير الدفاعية ضد التهديد في العالم الإسلامي.

وأود أن أتطرف إلى دور الأعضاء الأكثر حظا في النظام الدولي – المشار إليهم بالدول الأعضاء – في فشلنا الجماعي. لقد كان النهج الطاغي إزاء الإرهاب هو معاملته كظاهرة غير حكومية ومستقلة عن نظام دولي يركز على الدولة. بيد أن الإرهاب في الواقع نتاج لنظام الدولة، وتميل دولة أو أخرى إلى أن تكون وراء جماعة إرهابية معينة أو ترعاها. وفي بعض الحالات، هناك مجموعة من الدول ذات التفكير المتماثل تدعم الجماعات المسلحة، كما كان الحال مع المجاهدين أثناء الغزو السوفياتي لأفغانستان. ولم يكن لتنظيم داعش أن يبقى ويزدهر لولا الدعم الذي يتلقاه من بعض الدول الأعضاء.

ومن المحزن أن منظومة الأمم المتحدة تحمي أعضاءها المذنبين الذين يخوضون حروبا بالوكالة ضد خصومهم الإقليميين والعالميين باستخدام الإرهاب كسياسة للدولة. إن الفصل بين التقارير التحليلية للأمم المتحدة والبيانات والإجراءات السياسية للمنظمة يدل على عجز الأمم المتحدة عن مواجهة رعاية الدولة للإرهاب.

ويمكن أيضا مقارنة كفاحنا العالمي ضد الإرهاب وتناقضه مع كفاحنا العالمي الآخر ضد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ففي كفاحنا مؤخرا، شهدنا ظاهرة القومية اللقاحية، التي تغلّب فيها الدول الغنية المصلحة الذاتية على المصالح الجماعية. وعلى الرغم من الخطاب الذي يكثر من مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، فإن حكومات عديدة اختارت، للأسف، التركيز على إرهابييها، بدلا من التركيز على الطابع المتكامل للإرهاب العالمي. إن حالة أفغانستان مثال بارز على النهج المتناقض في التعامل مع الإرهاب. وقد أوصى الكثيرون بوسائل سياسية للتعامل مع حركة طالبان، بينما دعوا إلى إيجاد حلول عسكرية لجماعات أخرى ذات تفكير متشابه مثل تنظيم القاعدة، وتنظيم داعش، وحركة طالبان باكستان، والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية.

وإذا كانت هناك فائدة وحكمة من اتباع النهج السياسي تجاه حركة طالبان، فلماذا لا تمتد لتشمل جماعات أخرى أو العكس؟ وتشترك كل هذه الجماعات بخصائص أساسية فيما بينها، على الرغم من الاختلافات في نطاق أنشطتها. ومرة أخرى، وباستخدام سياق جائحة كوفيد-١٩ كحالة مشابهة، هناك متحورات من نفس الظاهرة الأصلية، التي تحولت إلى درجات مختلفة من الفتك والمتحورات، كما هو الحال مع متحورات ألفا وبيتا ودلتا.

لقد أصبح الإرهاب، وهجمات ١١ أيلول/سبتمبر وأفغانستان، من الأسماء المميزة في الحوار العالمي بشأن الإرهاب. إن استيلاء حركة طالبان على كابول، عشية الذكرى العشرين لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية، سيذكر بوصفه معيارا تاريخيا ونقطة تحول. ومن الطبيعي أن ننبهر بالصدفة الرمزية للذكريين السنويتين أو المناقشة الفكرية حول تعريف الإرهاب أو الدخول في نقاش سياسي حول لعبة إلقاء اللوم. ولكن ما يجب أن نركز عليه هو البعد الإنساني وهذه الكارثة المستمرة. وكما ذكر الرئيس في وقت سابق، فقد كنتُ في مطار كابول عندما تسبب المسافرون اليائسون إلى تأخير الطائرات المغادرة التابعة للولايات المتحدة، بما في ذلك طائرتي الخاصة التي كان من المقرر أن تغادر ذلك المطار. لقد كان مشهدا من اليأس البشري والعجز والخوف. وأُبلغ عن أن أحد الركاب الذين سقطوا على الأرض من طائرة أثناء سيرها في الجو كان عضوا فى الفريق الوطنى لكرة القدم فى أفغانستان. ولم يكن هؤلاء الركاب وحدهم من كان يشعر باليأس والخوف بل يمثلون ملايين الأفغان من ذوي الخلفيات المتنوعة: من الناشطات في مجال حقوق المرأة إلى المزارعين المعوزين.

ويجب أن يتصرف العالم لتفادي مأساة إنسانية مروعة والتخفيف من حدتها. تحقيقا لهذه الغاية، يجب على الأمم المتحدة أن تتجاوز نهجها المعتاد وأن تعلن أن الحالة تشكل أزمة إنسانية ملحة بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وأن تجري مداولات جادة وعاجلة بغية إعلان كابول منطقة آمنة تحت حماية بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن شأن ذلك أن يسمح للفصائل المتعارضة بالتوصل إلى تسوية سياسية شاملة بينما تعمل في الوقت نفسه على التخفيف من حدة الكارثة الناشئة.

وأستخدم عبارة ”كارثة“ عمدا لأنني كنت في وضع كارثي للغاية في كابول قبل ٤٨ ساعة فقط. ولذلك فليس ثمة مبالغة في استخدامي لعبارة ”كارثة“. واستخدم الأمين العام هذه العبارة أيضا في الملاحظات التي أدلى بها مؤخرا أمام المجلس.

لقد بيّنت أزمة أفغانستان خلال العقود الأربعة الماضية أن الحل العسكري ليس سوى استراحة محارب. وينبغي لطالبان وشركائها الإقليميين، ولا سيما جمهورية باكستان الإسلامية، التفكير في الدور الرئيسي الذي يؤدونه إما التخفيف من حدة الوضع الكارثي في أفغانستان أو التعجيل به، وهو نتيجة ستحدد كفاحنا ضد الإرهاب الذي دام عقودا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد مراديان على إحاطته.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية الهند.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيدة ميشيل كونينكس المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على إحاطتيهما بشأن التقرير الثالث عشر للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على السلم والأمن الدوليين (S/2021/682). وأود أن أكرر شكري للسيد مراديان، المدير العام للمعهد الأفغاني للدراسات الاستراتيجية على انضمامه إلينا عن بعد اليوم.

بعد غدٍ سيقيم العالم اليوم الدولي الرابع لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم. سيمر في الشهر المقبل ٢٠ عاما على مأساة ١١ أيلول/سبتمبر المروعة في نيويورك. وقد كان لدينا في الهند نصيب متعاظم من التحديات والخسائر في الأرواح. وما يزال هجوم مومباي الإرهابي الذي وقع في عام ٢٠٠٨ راسخا في ذاكرتنا. ويعدُّ الهجوم على قاعدة باثانكوت الجوية في عام ٢٠١٦ والتفجير الانتحاري الذي استهدف رجال شرطتنا في بلواما في عام ٢٠١٩ أكثر حداثة. عليه أود أن أعرب عن تضامني مع الضحايا وأسرهم الذين عانوا وما زالوا يعانون من ويلات الإرهاب في جميع أنحاء العالم. ويجب علينا عدم التهاون مطلقا مع هذا الشر.

ومن رأي المجتمع الدولي بأسره أنه يجب إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولا يمكن أن يكون ثمة استثناء أو مبرر لأي عمل إرهابي بغض النظر عن دوافع مثل هذه الأفعال. ونسلم أيضا بأن خطر الإرهاب لا يمكن ولا ينبغي أن يرتبط بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. لكن وبالرغم من التقدم الذي أحرزناه لتشديد الأطر القانونية والأمنية والتمويلية وغيرها لمكافحة الإرهاب، ما زال الإرهابيون باستمرار يجدون وسائل جديدة للتحريض على أعمال الإرهاب وتوفير الموارد اللازمة لها وتنفيذها. وللأسف هناك أيضا بعض البلدان التي تسعى إلى تثبيط عزمنا الجماعي على مكافحة الإرهاب. ويجب عدم السماح بذلك أبدا.

لقد كان تقرير الأمين العام الأخير تذكيرا صارخا آخر لنا جميعا بأن تنظيم داعش لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. فلا يزال تنظيم داعش نشطا في سوريا والعراق، بينما تزداد قوة فروعه في أفريقيا،، كما سمعنا من مقدمي الإحاطات. وازدادت أيضا تعبئة الموارد المالية لتنظيم داعش. واستمر تدفق الأموال للتنظيم وأعتقد أن المكافآت على عمليات القتل تدفع إلكترونيا الآن. ولا تزال تغذية نزعة التطرف بين الشباب الضعفاء من خلال حملات الدعاية المنظمة على شبكة الإنترنت تشكّل مصدر قلق بالغ.

وأصبح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان أكثر نشاطا في جوارنا القريب ويسعى باستمرار إلى توسيع نطاق وجوده. ولا بد من أخذ هذا بجدية تامة.

وبطبيعة الحال أن تزيد الأحداث الجارية في أفغانستان الشواغل العالمية إزاء آثارها على الأمن الإقليمي والدولي على حد سواء. وتبرر الأنشطة المتزايدة لشبكة حقاني المحظورة هذا القلق المتزايد. وسواء كان ذلك في أفغانستان أو ضد الهند، ما تزال الجماعات مثل عسكر طيبة وجيش محمد تواصل أنشطتها في إفلات من العقاب وبتشجيع أيضا. ولذلك من الضروري ألا تكون نظرة مجلس الأمن انتقائية أو تكتيكية أو متهاونة إزاء المشاكل التي نواجهها. ويجب ألا نقبل أبدا توفير ملاذات للإرهابيين أو أن نتغاضى عن جمعهم للموارد، وعندما يمتد سخاء الحكومة ليشمل أولئك الملطخة أيديهم بدماء الأبرياء ينبغي ألا نفتقر إلى الشجاعة لوصف ذلك بأنه ازدواجية في الخطاب.

لقد سمعنا من مقدمي الإحاطات عن الأثر المتفاقم للجائحة. إن ما ينطبق على مرض فيروس كورونا ينطبق أكثر على الإرهاب: فلا أحد منا في مأمن حتى نأمن جميعا.

وفيما يتعلق بداعش، فقد تغيرت طريقة عمله حيث يركز بشكل أساسي على استعادة مواقعه في سوريا والعراق بينما تعمل الجماعات التابعة له على نحو مستقل. وتتسم هذه الظاهرة المتغيرة بالخطر الشديد وتشكّل طائفة جديدة من التحديات لجهودنا الجماعية في الكفاح ضد تنظيم داعش والإرهاب.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ عندما أتيحت لي الفرصة لمخاطبة المجلس اقترحت حينئذ خطة عمل مؤلفة من ثماني نقاط للنظر فيها (انظر S/2021/48). وأود أن أكرر بعض مبادئه الأساسية: أولا، لأجل حشد الإرادة السياسية يجب علينا عدم تبرير الإرهاب أو تمجيد الإرهابيين. ثانيا، منع ازدواجية المعايير – فالإرهابيون إرهابيون ولا يمكن التمييز بينهم إلا على حسابنا. ثالثا، الامتناع عن وضع العراقيل ومنع طلبات الإدراج دون سبب أو مبرر لذلك. رابعا، عدم تشجيع التفكير الحصري والحذر إزاء المصطلحات الجديدة والأولويات الزائفة. خامسا، الإدراج في القائمة ورفع الأسماء منها بشكل موضوعي وليس على أساس اعتبارات سياسية أو دينية. سادسا، الاعتراف بالصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. سابعا، دعم وتعزيز فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. ثامنا، زيادة تمويل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

وأدعو المجلس إلى الاستناد الجماعي على هذه المبادئ. وبالتالي من المهم أيضا إنهاء الجمود الذي يحول دون اعتماد الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، وهي الاتفاقية التي ظلت الهند تدعو لها منذ أمد طويل، وما برحت في طليعة الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، وشاركت في جميع المبادرات العالمية الرئيسية لمكافحة الإرهاب الدولي، فضلا عن أنها طرف في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة القطاعية المتعلقة بالإرهاب. وسُررنا بأداء دورنا في تعزيز الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدت في الشهر الماضي (قرار الجمعية العامة ٢٩١/٧٥). ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

السيدة توماس غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن جلسة اليوم فرصة هامة لمناقشة التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والإجراءات التي نتخذها جميعا لمنع الإرهاب ومواجهته. ونشكر وكيل الأمين العام فورونكوف ومساعدة الأمين العام كونينكس والسيد مراديان على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات اليوم. وأود أيضا أن أشكر فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى التي ساهمت في إعداد التقرير (S/2021/682).

اليوم، أود أن أناقش الوضع الحالي للتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وكل ما يمكننا القيام به لمواجهة هذا التهديد، لا سيما من خلال تقويض موارده المالية. في البداية، نشعر بقلق عميق إزاء تقييم الأمين العام بأن تنظيم داعش يواصل التوسع في جميع أنحاء أفريقيا، وخاصة في أجزاء مختلفة من غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالإضافة إلى وسط وشرق أفريقيا. ولتحييد هذا التوسع، تقدم الولايات المتحدة مساعدات حاسمة لمكافحة الإرهاب لتعطيل النشاط الإرهابي الذي يرتكبه تنظيم الدولة الإسلامية وإضعافه والرد عليه. ويعزز تدريبنا التكتيكي وتوجيهنا ومعداتنا قدرة أجهزة إنفاذ القانون والقطاع القضائي والمجتمعات المحلية في الدول الشريكة لنا على التصدي لذلك التهديد المتزايد.

في حزيران/يونيه، هاجم تنظيم داعش/خراسان مخيما تابعا لمنظمة "هالو ترست" في شمال أفغانستان، مما أسفر عن مقتل ١٠ أشخاص وإصابة ١٦ آخرين. ويظهر ذلك الهجوم على مجموعة عمل إنساني، تعمل على تخليص البلد من الألغام الأرضية، همجية داعش/خراسان وجهودها الرامية إلى تقويض أمن الشعب الأفغاني. وبالنظر إلى الأحداث الجارية في أفغانستان، فإننا نرصد هذه الحالة بعناية فائقة. وكما أكد الرئيس بايدن، سنحاسب طالبان على التزاماتها بعدم السماح لأي إرهابي بتهديد الولايات المتحدة أو حلفائها من الأراضي الأفغانية. وكما قلت في وقت سابق من هذا الأسبوع، يجب علينا جميعا أن نعمل معا لضمان ألا تكون أفغانستان قاعدة للإرهاب مرة أخرى.

وفي حين أن هذه التهديدات حقيقية، إلا أن هناك أنباء طيبة. يشير تقرير الأمين العام إلى أن الاحتياطيات المالية لداعش في مسار تنازلي. ويعود الفضل في ذلك جزئيا إلى العمل الشاق الباسل الذي تقوم به الأمم المتحدة، بالتعاون مع الهيئات المتعددة الأطراف الأخرى. يجب أن نواصل تلك الجهود. إن تقويض تمويل داعش والمنظمات الإرهابية الأخرى هو أحد أكثر الطرق فعالية لدحرهم. ولذلك دعونا نشحذ تركيزنا ونعزز جهودنا لملاحقة ممولي الإرهاب والميسرين الماليين، بما في ذلك العملات الافتراضية وطرق الدفع الجديدة.

وتحقيقا لذلك، لا تزال الولايات المتحدة تؤمن بقوة الجزاءات والدور الفريد لنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). إنه الأداة العالمية الأكثر فعالية لقطع السبيل على على فروع محددة لداعش وأعضائها والكيانات الداعمة لها. وكما حدث منذ إنشائه في عام ١٩٩٩، يجب أن يستمر نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٢٦٧ في التطور لضمان أن يظل أداة موثوقة لمكافحة الإرهاب. ولكن هذا التطور لا يمكن أبدا أن يكون على حساب تخفيف قدرته على ممارسة ضغط فعال على تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة.

وبينما نطبق ذلك الضغط المالي، يجب أن نتذكر أن أنجح نهج مكافحة الإرهاب تتضمن وجهات نظر وأصواتا تتجاوز أولئك في الحكومات الوطنية والإدارات المحلية. علينا أن نستمع إلى الأشخاص المتضررين من الإرهاب على أرض الواقع. ويشمل ذلك النساء والشباب والمجتمع المدني والزعماء الدينيين والمربين والقطاع الخاص وضحايا الإرهاب والمجتمعات المحلية المتضررة. بعض الأشخاص والمنظمات الأقرب إلى التهديد يفهمونه أكثر من أي شخص آخر.

ولتعزيز هذا النوع من مشاركة المجتمع المدني، تقدم الولايات المتحدة التمويل لشبكات المدن القوية، والصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف، والمدارس الأم، والعديد من منظمات المجتمع المدني الأخرى التي تعمل على تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه التطرف العنيف.

وأخيرا، دعونا نعالج المسألة الصعبة المتمثلة في وجود حوالي ٢ ٠٠٠ مقاتل إرهابي أجنبي في مراكز الاحتجاز. وهناك حوالي ٦٠ ٠٠٠ من أفراد أسرهم، معظمهم من النساء والأطفال، عالقون في مخيمات المشردين. ويشمل ذلك عشرات الآلاف من الأطفال الأبرياء. لا ينبغي لأي طفل أن يعاني جراء جرائم والديه. هذا الوضع لا يمكن أن يستمر. إنها أزمة إنسانية وأزمة حقوق إنسان وأزمة أمنية.

وتعتقد الولايات المتحدة أن إعادة هؤلاء المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أوطانهم ومقاضاتهم، حسب الاقتضاء، هي أفضل طريقة لمحاسبة الأفراد على جرائمهم والحيلولة دون عودتهم دون ضابط إلى بلدان المنشأ أو أي مكان آخر. ولأكن واضحة، نحن لا نستبعد أنفسنا من تلك الدعوة؛ نحن نقوم بإعادة مواطنينا أيضا.

يقدم تقرير الأمين العام خطوطا عريضة قاتمة لتهديد داعش المتغير، لكنه يمنح الأمل ويقدم سبيلا إلى الأمام أيضا. معا، يمكننا وقف انتشار داعش في أفريقيا، ومواجهة وجوده في أماكن أخرى وتقويض موارده المالية. يمكننا أن نستمع عن كثب إلى المجتمع المدني. ويمكننا أن نعالج الأزمات الإنسانية التي يسببها المقاتلون الإرهابيون الأجانب. معا، يمكننا العمل من أجل القضاء على تهديد داعش بشكل نهائي.

السيد الأدب (تونس)**:** في البداية، أتقدم بالشكر إلى السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ والسيدة ميشال كونينكس، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب؛ والسيّد داوود مراديان، المدير العام للمعهد الأفغاني للدراسات الإستراتيجية على إحاطاتهم القيمة.

نبلغ اليوم التقرير الثالث عشر للأمين العام (S/2021/682) منذ اعتماد القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥). ولا يزال داعش والقاعدة وغيرهما من التنظيمات الإرهابية تهديدا جدّيا للأمن والسلم في جميع أنحاء العالم. كما لا تزال الدول التي ترزح تحت وطأة النزاعات وعدم الاستقرار، أكثرها عرضة لتنامي الخطر الإرهابي.

وفي هذا السياق، تعرب تونس عن بالغ قلقها إزاء تفاقم التهديدات الإرهابية خاصّة في منطقة الساحل وأفريقيا الغربية والشرقية والوسطى، حيث تواصل الجماعات المنتسبة إلى داعش والقاعدة مدّ سيطرتها ميدانيا بما في ذلك على الموانئ والمناطق الحدودية، علاوة على تمكّنها من حشد الموارد المالية والأسلحة والتجهيزات المتطورة كالطائرات بدون طيار.

وكما يشير تقرير الأمين العام، فإنّ تفاقم هذه التهديدات يعود في قسم كبير منه إلى سعي داعش لنقل السلطة من المركز، الذي أصبح هشّا، والاعتماد بصورة أكبر على الجيوب الإقليمية في محاولة منه لإعادة تنظيم صفوفه وتجاوز هزيمته العسكرية في العراق وسورية، دون التخلي نهائيا عن الغاية الرئيسية للتنظيم والمتمثلة في السيطرة الميدانية على المستوى المركزي.

كذلك نتابع بقلق الوضع الأمني في أفغانستان، لا سيما في ضوء التقارير بخصوص إطلاق سراح عدد كبير من الإرهابيين التابعين لتنظيمي داعش والقاعدة من السجون الأفغانية.

لا يزال تمويل الإرهاب يمثّل أحد أخطر مصادر التهديد لكل الدول. فعلاوة على الموارد المالية الهامّة التي يتوفّر عليها كلّ من داعش والقاعدة، فإنّ هناك الآن، وكما ورد في التقرير، استعمالا متزايدا للتكنولوجيات الحديثة في تمويل النشاطات الإرهابية، بما في ذلك العملات المشفرة والرقمية والبنوك الافتراضية، إلى جانب تواصل الاعتماد على الجريمة المنظمة خاصة من خلال الاتجار غير المشروع في الآثار والمخدّرات والمعادن النفيسة.

ومن هذا المنطلق، تجدّد تونس دعوتها إلى مواصلة إيلاء الاهتمام الضروري لمسألة مكافحة تمويل الإرهاب، وخاصة عبر تبادل الخبرات في مجال رصد وتتبع الجرائم الإرهابية المرتبطة باستعمال العملات الرقمية والمشفرة.

لئن أخفقت الجماعات الإرهابية التابعة لتنظيمي داعش والقاعدة إلى حد الآن في تطوير استراتيجيات واضحة لتسخير جائحة كوفيد-١٩ ضمن أهدافها، فإنه من الضروري مواصلة الأخذ بعين الاعتبار تداعيات هذه الجائحة، على المدى القريب والمتوسط والبعيد، عند رصد التهديدات والتعاطي معها. ونشير بالخصوص في هذا الإطار إلى إمكانية السعي إلى تنفيذ عمليات إرهابية بالتوازي مع الرفع التدريجي للقيود الصحية، وكذلك إلى تكثيف الاستقطاب والتجنيد عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

كما تجدر الإشارة إلى صعود تيّارات إرهابية عبر وطنية تقوم على كراهية الأجانب والتعصب وتسعى بدورها إلى استغلال الجائحة في نشر دعايتها المتطرفة. وعليه، تدعو تونس إلى تعزيز الجهود الدولية لإعادة البناء إثر الجائحة قصد تلافي آثارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تتحوّل إلى عوامل مؤدّية للإرهاب.

إن خطّ الدفاع الأول ضدّ الإرهاب يكون من خلال معالجة أسبابه العميقة والتصدّي لعوامل تغذيته. ومن هذا المنطلق، فإنّه من الضروري مزيد تضافر الجهود الدولية من أجل دفع مسارات تسوية كل النزاعات التي أصبحت تشكل أرضاً خصبة للإرهاب، والعمل على منع تنقل المقاتلين الإرهابيين والمرتزقة إلى مناطق النزاع، مما يسهم في إطالة أمدها وتعقيد مسارات بناء السلام. كما يجب تركيز الجهود ومضاعفتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة ومعالجة كل عوامل الهشاشة وتعزيز الحوكمة الرشيدة وعلوية القانون وحقوق الإنسان ومعالجة الأسباب المؤدية للعنف.

في الختام، تبقى مكافحة الإرهاب في أعلى سلم أولويات تونس، ونجدد بهذه المناسبة التأكيد على التزامنا على الصعيدين الوطني والدولي بتعزيز الأطر الضرورية لمكافحة الإرهاب، مع الحرص على الاحترام الكامل للالتزامات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وترحب تونس باعتماد استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ضمن الجمعية العامة بالتوافق (القرار ٢٩١/٧٥). ونتطلع في هذا الإطار إلى الحفاظ على هذا التوافق داخل مجلس الأمن، وهو ما نأمل أن نتوصل إليه في الاستحقاقات القادمة والمتعلقة خاصة بتجديد

ولاية المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ونظام الجزاءات على داعش والقاعدة. ونحن ملتزمون بالعمل مع جميع الدول الأعضاء والهيئات الأممية المعنية ومختلف الأطراف الفاعلة لتعزيز التعاون متعدد الأطراف وخدمة هدفنا الجماعي نحو القضاء على هذه الآفة.

السيد كفالهايم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات على عروضهم الشاملة، وكذلك إلى الأمين العام على تقريره نصف السنوي الشامل (S/2021/682). إن التقرير تذكير مؤلم بحقيقة أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجماعات الإرهابية الأخرى لا تزال تشكل تهديداً خطيرا للسلام والأمن الدوليين.

وتشاطر النرويج الأمين العام قلقه إزاء توسّع نطاق فروع تنظيم الدولة الإسلامية في أفريقيا. فقد شهدنا العديد من الهجمات في منطقة الساحل ومنطقة بحيرة تشاد وفي شرق ووسط أفريقيا، وكذلك في موزامبيق. ولذلك نعرب عن دعمنا الكامل للتحالف العالمي ضد داعش، وسنحافظ مع شركائنا في التحالف الدولي على مساهماتنا ذات الأولوية العالية.

ويجب أن تتواصل مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الإرهابية على جميع المستويات. وتبين التجربة أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الإرهابية تستغل النزاعات ومواطن الضعف القائمة في الدول والسكان، بما في ذلك عدم المساواة الجنسانية والعنف الجنسي والجنساني. ويجب أن نطبق منظوراً جنسانياً في استجابتنا للتصدي لتأثير تلك التهديدات.

ونود أن نؤكد على ثلاثة مبادئ لاستراتيجيتنا الوطنية لمكافحة الإرهاب، التي تأخذ بنهج المجتمع بأسره إزاء الإرهاب. ونعتقد أن مبادئ الوقاية والحماية والتوقّي قابلة للتطبيق على الصعيد العالمي.

أولاً، في مجال الوقاية، من الواضح أن منع التطرف العنيف هو أكثر استراتيجيات مكافحة الإرهاب فعالية. فمع كل هجوم إرهابي يتم منعه ننقذ أرواح البشر ونتجنب المعاناة. كما نتجنب التكلفة الاقتصادية للهجوم، فضلاً عن أكبر أثر مجتمعي ينتج عن الخوف من الإرهاب. وتشمل الوقاية طائفة واسعة من التدابير، منها التعليم، وتوفير الخدمات الأساسية، والتوعية الاستباقية الشاملة التي تقوم بها المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ثانياً، فيما يتعلق بالحماية، من الأهمية بمكان إعاقة الهجمات الإرهابية من خلال تطوير الهياكل الأساسية المناسبة، مثل الحواجز المادية وغيرها من العوائق. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أهمية تنفيذ قرارات مجلس الأمن القائمة.

ثالثاً، فيما يخص التوقّي، يجب أن نعطل المؤامرات الإرهابية من خلال التحقيق والمراقبة الفعالين من قبل الشرطة والمؤسسات الأمنية، فضلاً عن المعلومات المستقاة من الجمهور. وينبغي للسلطات الوطنية أن تستخدم أدوات دولية فعالة، مثل قواعد بيانات الإنتربول وبرامج حماية الحدود. ويجب أن تكون هذه الأدوات محدثة ومدعومة من الجهات الفاعلة ذات الصلة، مع تطبيقها بالتناسب ووفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وهنا في مجلس الأمن، من المهم بصفة خاصة أن نحدد مجالات التعاون ونعطيها الأولوية. ونعتقد أن تمويل الإرهاب أحد تلك المجالات. إن الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا التشفير والعملات المشفرة المرتبطة بالجريمة المنظمة يؤكد أهمية التنسيق. ولأن الأدوات المالية لا تكترث للحدود، فلا بد وأن نعمل على نطاقها كما نفعل في محافل مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. ويجب أن نواصل لكفالة أطر فعالة لمكافحة الإرهاب مع حماية الحيزات الإنسانية.

ويجب تيسير العمل الإنساني القائم على المبادئ، مع التركيز على تجنب العواقب السلبية غير المقصودة للجزاءات وتعزيز الإعفاءات الإنسانية وإجراءات الإعفاء الفعالة.

وعلاوة على ذلك، فإن الجائحة عامل أساسي يسهم في زيادة تجنيد المنظمات الإرهابية والتحريض على التطرف العنيف، وهو ما ورد

وصفه جيداً في تقارير المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ويجب أن يكون لمنع إساءة استخدام المتطرفين العنيفين للفضاء الإلكتروني ومنصات الإنترنت أولوية قصوى.

قبل بضعة أشهر، استمعنا إلى المستشار الخاص السابق ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، السيد كريم خان، وهو يطلع المجلس على التحقيق في فظائع داعش في العراق (انظر S/2020/1193، المرفق الأول). ولنُبق ذلك نصب أعيننا بوصفه تذكيراً بما هو على المحك في معركتنا الدولية ضد الإرهاب، خاصة مع تطور الأحداث الجارية في أفغانستان، حيث نشعر بقلق عميق إزاء توسع تنظيم الدولة الإسلامية في خراسان في عدة مقاطعات، فضلاً عن استمرار وجود تنظيم القاعدة. ونؤكد من جديد مسؤولية جميع الأطراف عن كفالة ألا يصبح البلد ملاذاً آمناً للإرهابيين.

وفي الختام، أود أن أؤكد أهمية المساءلة والحاجة المستمرة إلى اتخاذ الإجراءات لمكافحة الإرهاب. إن اعتماد استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بتوافق الآراء هذا العام يبعث برسالة قوية مفادها أنه يجب علينا جميعاً أن نقف معاً ضد خطاب الكراهية والتطرف العنيف والإرهاب.

السيدة بوينروسترو ماسيّو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): تتقدم المكسيك بالشكر للهند لعقد هذه المناقشة المفتوحة، وكذلك لمقدمي الإحاطات على المعلومات القيمة التي أطلعونا عليها هذا الصباح.

وفي ضوء الحالة الراهنة في أفغانستان، يود بلدي أن يؤكد أهمية توحيد جهودنا من أجل الإدانة القاطعة لأي عمل يهدد السلم والأمن الدوليين، كما يهدد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، وتمشياً مع البيان الصحفي الصادر عن المجلس في ١٦ آب/أغسطس، تؤكد المكسيك مجدداً ضرورة كفالة ألا تصبح أراضي أفغانستان ملاذاً آمناً لتدريب الإرهابيين، ولا للتخطيط للأعمال الإرهابية أو ارتكابها، على النحو المبين في القرار ١٢٦٧ (١٩٩٦).

درست المكسيك عن كثب التقرير الثالث عشر للأمين العام (S/2021/682) عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والذي يجمعنا في هذه المناقشة. وبناء على ذلك، أود أن أبرز عدة نقاط.

أولاً، تعرب المكسيك عن قلقها إزاء ما حدده التقرير باعتباره التطور الأبرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو توسع داعش في أفريقيا، حيث سُجل أكبر عدد من الضحايا. وكما أوضح الأمين العام في تقريره، يجب أن نركز اهتمامنا على الأنشطة العابرة للحدود للجماعات الإرهابية في غرب وشرق ووسط أفريقيا.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تمثلها جائحة مرض فيروس كورونا، يساورنا القلق من أن القيود جعلت إيصال المساعدة الإنسانية أكثر صعوبة في العديد من مناطق العالم، مما يؤثر على المجتمعات المحلية الأكثر احتياجًا. وقد هيأ ذلك وضعا تسعى المنظمات الإرهابية في ظله إلى أن تصبح مُقدّمة للمواد الغذائية والصدقات والموارد النقدية وغير ذلك من أشكال الدعم، فيما تسعى إلى استغلال المعلومات المضللة المتعلقة بالجائحة للترويج لخطابها العنيف وتوطيد وتوسيع عملياتها وأنشطتها المتعلقة بالتجنيد.

وعلاوة على ذلك، يساورنا القلق إزاء إمكانية وصول داعش إلى مصادر للتمويل، كما ذُكر سابقا، وكذلك إمكانية حصول التنظيم على الأسلحة. ويجب معالجة الزيادة في استخدام العملات المشفرة بشكل عاجل، بدعم من القطاع الخاص. كما يجب تعزيز التعاون بين مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لقطع الصلات بين الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة، كما ورد في التقرير. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نعمل بجدية أكبر من أجل التنفيذ الكامل لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وللنظام المنشأ بموجب معاهدة تجارة الأسلحة. ونغتنم هذه الفرصة لندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى ذلك الصك القانوني المهم إلى أن تفعل ذلك.

وعلاوة على ذلك، نتفق مع الأمين العام على أنه من أجل مواجهة تأثير داعش على النساء والفتيات، هناك حاجة إلى وضع خطة جنسانية شاملة حقا. وفي هذا الصدد، نذكّر بعقد اجتماع بصيغة آريا في الشهر الماضي بشأن موضوع منع الإرهاب والتطرف العنيف من خلال معالجة التنميط الجنساني والخصائص الذكورية وعدم المساواة بين الجنسين. ونتيجة لتلك المناقشة، بات من الواضح أن هناك إجماعًا على الحاجة إلى دمج مفهوم الخصائص الذكورية في تحديد الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف واستراتيجيات الوقاية. ونطلب إلى الأمين العام أن يدرج هذا البعد في تقريره القادم من أجل تعزيز خطة جنسانية شاملة في تحليل التهديدات التي يشكلها داعش والجماعات الإرهابية الأخرى، مثل تنظيم القاعدة.

وفي ضوء حقيقة أننا سنحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في أيلول/سبتمبر، تؤكد المكسيك من جديد ضرورة إجراء تقييم متعمق للدروس المستفادة والممارسات الجيدة التي استخدمها المجتمع الدولي لمعالجة الأسباب الهيكلية والأساسية للإرهاب. فبعد ٢٠ عامًا، أظهر لنا الواقع – بما في ذلك الأحداث الأخيرة – أن أي ما يسمى بالحرب على الإرهاب التي تعتمد بشكل أساسي على العمل العسكري ليست الطريقة السليمة لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف. ولذلك، فقد حان الوقت لاستثمار مواردنا وجهودنا في الوقاية والتنمية المستدامة.

ختاما، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزام المكسيك بالمبادرات المتعددة الأطراف التي تسعى إلى التصدي بشكل شامل لهذا التحدي الذي يواجه السلام والسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والمنظور الجنساني.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد فورونكوف والسيدة كونينكس على تحليلاتهما المفصلة للحالة في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونعرب عن دعمنا لأنشطة الوكالتين اللتين يترأسانهما. ونشكر السيد مراديان، صديقنا منذ فترة طويلة، على إحاطته الشاملة التي تفيض بالمشاعر ولكنها في الوقت نفسه واقعية ووثيقة الصلة بالموضوع.

ينصب اهتمام المجتمع الدولي اليوم على الحالة في أفغانستان. ومما لا شك فيه أنه في سياق مناقشة مكافحة الإرهاب، لا يمكننا تجاهل الحالة في ذلك البلد. وبدا في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أن أفغانستان كانت مليئة بالقوات والمدربين والمستشارين من الأمريكيين ومن حلف شمال الأطلسي، والذين كان هدفهم المعلن رسميا هو مكافحة الإرهاب وتدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية لإعدادها لتلك المكافحة. وتحقيقا لهذه الغاية، حُشدت موارد بشرية ومالية هائلة.

فما هي نتائج تلك المساعدة وذلك الوجود؟ بمجرد سحب الدعم الأجنبي، تم محو ٢٠ عاما من الجهود في لحظة. كل شيء ذهب سدى. ولم يكن أحد راغبا أو قادرا على الكفاح من أجل القيم والمصالح التي غرستها القوى الأجنبية. هل لم تعد أفغانستان مصدرا للتهديدات الإرهابية والمخدرات؟ بالطبع لا، ولكن السلطات الأفغانية الجديدة وجيران أفغانستان سيضطرون إلى التعامل مع ذلك. وبعد خروج الوحدات الغربية، يواجه المواطنون الأفغان عددا أكبر من المشاكل.

ونود أن نؤكد على أن الاتحاد الروسي لن يتعاون في أفغانستان إلا مع القوى السياسية التي لا تربطها صلات بالإرهابيين، وخاصة تنظيمي الدولة الإسلامية في العراق والشام والقاعدة والجماعات المنتسبة إليهما. ونحن على ثقة بأن جميع الأطراف الأفغانية ستمتنع عن العنف وستسهم في تسوية الحالة سلميا.

في السنوات الأخيرة، وبفضل الجهود المستمرة للجيشين الروسي والسوري، تمكنا من إضعاف إمكانات المنظمات الإرهابية العاملة في سورية، ولا سيما تنظيم داعش، بشكل كبير. ومع ذلك، لا تزال بعض الخلايا الإرهابية نشطة وما زالت تشكل تهديدا خطيرا. ولا تزال أكبر مجموعة هي هيئة تحرير الشام، التي انبثقت عن جبهة النصرة. ووفقًا لتقديرات مختلفة، يتراوح عدد أعضائها من ٠٠٠ ١٠ إلى ٠٠٠ ١٥ عضو. ومما يعقد مكافحة تلك المنظمة الإرهابية محاولات تقديمها على أنها نوع من المعارضة السياسية.

وهناك منظمة إرهابية أخرى لا تزال تشكل تهديدا في المنطقة، هي تنظيم حراس الدين، أحد فروع تنظيم القاعدة في سورية. ووفقا

لتقديرات مختلفة، يتراوح عدد أعضاء التنظيم من ٥٠٠ ٣ إلى ٠٠٠ ٥ شخص، نصفهم من المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ومن جانبنا، نواصل تقديم المساعدة اللازمة للسلطات السورية لمكافحة الإرهاب. ونشعر بالقلق أيضا إزاء الحالة المتطورة في مناطق أخرى من العالم. فتنظيم داعش ينشر نفوذه في أفريقيا. وتتعاظم استقلالية المجموعات الإقليمية المنتسبة له، لا سيما في غرب ووسط وشرق أفريقيا ومنطقة الساحل.

وأؤكد مرة أخرى الموقف الروسي بشأن عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. إننا نؤيد ضمان معاقبتهم التي لا يمكن تجنبها على الجرائم الإرهابية وحشد جهود المجتمع الدولي بأسره لتحقيق تلك الغاية. ووفقا للالتزامات الدولية، يجب إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب المتورطين في أنشطة إرهابية إلى بلدانهم الأصلية، حيث ينبغي محاكمتهم وفقا لخطورة جرائمهم. والبديل لذلك هو محاكمتهم في المكان الذي ارتُكبت فيه الجريمة، وفقا للقانون الوطني للدولة المعنية. وسيكون هذا التعاون مع السلطات الشرعية في البلدان التي يتواجد فيها أولئك المقاتلون عاملا أساسيا في حل العديد من المشاكل المرتبطة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم.

في الآونة الأخيرة، شهدنا انتشارا نشطا لأيديولوجية داعش الإرهابية بين الأطفال في الفضاء الإلكتروني.

ونهيب بالدول الأعضاء القيام بالعمل ذي الصلة بشأن الوقاية وإزالة التطرف في تلك الشريحة الضعيفة للغاية من السكان.

لا يمكننا تجاهل جوانب حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب. إذ لا يكفي الكلام علنا دعما لحقوق الإنسان والجوانب الجنسانية؛ ويجب أن يرى المجتمع الدولي نتائج. ويجب أن نثير مرة أخرى مسألة تشغيل سجن خليج غوانتانامو. وفي مناسبات عديدة، سمعنا مسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى يقولون إنهم يعتزمون إغلاق ذلك المرفق، المعروف باحتجازه أشخاصا بدون محاكمة أو تحقيق، فضلا عن تعذيب السجناء ومعاملتهم معاملة غير إنسانية ومهينة. ونتوقع من زملائنا الغربيين أن يفوا بالتزاماتهم القانونية الدولية، ومنها، في جملة أمور، الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية، أو المهينة وغيرهما من المعاهدات الدولية الأساسية. وهذه الالتزامات تكتسي أهمية خاصة في سياق النزوح الجماعي المتزايد للسكان من مناطق الصراع. إن مكافحة الإرهاب جهد مشترك ونحض على التعاون الكامل فيه.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المهمة اليوم.

بعد مرور عامين على هزيمة تنظيم داعش على الصعيد الإقليمي، لا يزال التنظيم يشكل تهديدا عالميا كبيرا. والهجمات الأخيرة في بغداد واستمرار العنف في سوريا دليل مأساوي آخر على ذلك. ومن هنا نرحب بتقرير الأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش (S/2021/682) وأود أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية السيدة كونينكس على إحاطتيهما، وأخص بالشكر السيد مراديان على عرضه المؤثر.

نحن مدينون أيضا لأعضاء فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على عملهم المهم في تحليل التهديد.

إن موقف المملكة المتحدة في التصدي لداعش واضح جدا. نحن لا نزال عضوا نشطا وملتزما في التحالف العالمي ضد تنظيم داعش. ونحن أحد القادة المشاركين لجهود التحالف في مجال الدعاية المضادة، ونستضيف في المملكة المتحدة خلية اتصالات التحالف المضاد لداعش. وما زلنا نقدم دعما إنسانيا إلى المناطق المحررة في العراق وسوريا ونوفر لها استقرارا كبيرا. كذلك نواصل تيسير عودة الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو اليتامى، على أساس كل حالة على حدة، ورهنا بشواغل تتعلق بالأمن القومي. ومع ذلك، ما زلنا واضحين بأن أولئك الذين قاتلوا في صفوف تنظيم داعش أو دعموه يجب أن يواجهوا العدالة على جرائمهم في أنسب ولاية قضائية. وفي كثير من الأحيان ستكون نفس المنطقة التي ارتكبت فيها تلك الجرائم.

بينما من الحيوي أن نركِّز على التهديدات المباشرة التي يشكلها تنظيم داعش، يجب علينا أيضا أن نعمل معا للتصدي للدوافع الطويلة

الأجل للإرهاب. ولهذا السبب أعلنت المملكة المتحدة مؤخرا عن تمويل إضافي مقداره ٢,٦ مليون جنيه إسترليني لدعم الاستقرار في شمال شرق سوريا. ويجب علينا أيضا أن نظل متنبهين لزيادة التهديد في مناطق جغرافية أخرى. إن ما يحدث الآن في أفغانستان مأساة. وسنظل متيقظين لعودة التهديد الإرهابي. ونتشاطر كلنا الاهتمام بالتأكد من أن أفغانستان لن تصبح مرة أخرى ملاذا آمنا للإرهابيين. لا يزال التهديد يتزايد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ونحن نوفر الأمن والاستقرار والمساعدة الإنسانية في العديد من البلدان لمساعدتها على التصدي للتهديد وبناء الاستقرار ودعم المجتمعات المحلية المتضررة.

وفي الوقت نفسه، يواصل تنظيم داعش محاولاته لتحريض وتجنيد المؤيدين له في جميع أنحاء العالم، لا سيما باستخدام وسائط التواصل الاجتماعي والمنصات المشفرة على الإنترنت. الإرهاب عالمي ويتطلب استجابة عالمية. والتعاون المتعدد الأطراف يكمن في صميم تلك الاستجابة العالمية. أما على صعيد الأمم المتحدة، فنرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها مكتب مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في دعم الدول للتصدي له. وفي الوقت نفسه، يجب أن نكون نشيطين في التحقق من التهديدات الجديدة والناشئة الأخرى، بما في ذلك استخدام وإساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة. وينبغي لنا أن نواصل الجهود لمكافحة تمويل الإرهاب والإرهاب اليميني المتطرف ومنع إساءة استخدام الإرهابيين للإنترنت.

أخيرا، نعتقد أن من المهم أن نضع قيمنا في ذلك الجهد. وعند مكافحة الإرهاب، يجب علينا جميعا أن نضمن حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون. ويجب أن ندمج نهج مراعاة المنظور الجنساني والمجتمع بأسره في تلك الجهود. بهذه الطريقة، سنتمسك بالمبادئ ذاتها التي تأسست عليها الأمم المتحدة.

ستظل المملكة المتحدة ثابتة في الكفاح العالمي ضد الإرهاب والتطرف العنيف. وسنواصل الدفاع عن قيمنا ومصالحنا المشتركة. وسنواصل العمل مع شركائنا ومن خلال النظام المتعدد الأطراف لتحقيق هذه الغاية.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر معالي السيد جايشانكار، وزير خارجية الهند، على رئاسته جلسة اليوم. وأشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية كونينكس على إحاطتيهما. لقد استمعت باهتمام إلى البيان الذي أدلى به السيد مراديان، ممثل المجتمع المدني في أفغانستان.

وفي غضون أيام قليلة، سنحتفل بالذكرى السنوية العشرين لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ورغم إحراز تقدم هام في التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، لا تزال الحالة العالمية الراهنة معقدة ومتردية، مع تداخل الإرهاب والتطرف العنيف. وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2021/682)، فإن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أعاد تجميع صفوفه في أماكن، بما فيها العراق وسورية، وتوسع في أفريقيا. وقدم الدعم المالي للمنظمات الإرهابية في مناطق شتى، وتقع هجمات إرهابية من وقت لآخر. وقد فاقم مرض فيروس كورونا من التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى موجة جديدة من الإرهاب. ويجب على المجتمع الدولي أن يولي أهمية كبيرة لهذه المسألة، وأن يتخذ تدابير شاملة للتصدي على نحو مشترك لخطر الإرهاب.

إن الإرهاب هو العدو المشترك لمجتمعاتنا، ومكافحته مسؤولية يتقاسمها المجتمع الدولي. وينبغي للبلدان أن تعزز التعاون على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية بتكثيف جهود مكافحة الإرهاب في مجالات من قبيل الإنذار المبكر، وتمويل مكافحة الإرهاب، وفرض قيود على السفر، ومراقبة الحدود، وتبادل المعلومات الاستخبارية. في النصف الأول من العام، تسببت المنظمات الإرهابية، التي حددها مجلس الأمن، في سقوط ضحايا في أفريقيا أكثر من أي قارة أخرى. وتؤيد الصين زيادة التنسيق بين لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب مكافحة الإرهاب، وذلك لمساعدة البلدان الأفريقية على تعزيز قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب.

ينبغي ألا تكون هناك معايير مزدوجة في مكافحة الإرهاب. فلا يوجد شيء اسمه إرهابي جيد أو إرهابي سيء. وينبغي إدانة الإرهاب

والقضاء عليه، بغض النظر عن وقت حدوثه ومكان حدوثه، أو دوافعه أو مرتكبيه. إن تحديد الإرهابيين على أساس المصلحة الذاتية السياسية يتغاضى أساسا عن الأنشطة الإرهابية، ويقوض بشكل خطير التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. ولا يمكن أن تقوم مكافحة الإرهاب على أيديولوجية. ونحن نعارض بشدة ربط الإرهاب ببلدان أو حكومات أو جماعات عرقية أو أديان بعينها. ونعارض أيضا السماح للمنظمات الإرهابية بالنمو وارتكاب هجمات عنيفة بحجة حماية الأقليات العرقية والحريات الدينية.

ينبغي التركيز في مكافحة الإرهاب، على منع أسبابه الجذرية واستئصالها. وينبغي أن تركز تدابير مكافحة الإرهاب على الحلول الطويلة الأجل، بمعالجة أعراضه وأسبابه الجذرية على حد سواء. ومن المهم اعتماد تدابير سياسية، واقتصادية، وقضائية، واجتماعية شاملة، وكفالة الحل السلمي للقضايا الساخنة بالوسائل السياسية. ومن المهم مساعدة الدول الأعضاء في القضاء على الفقر، وتعزيز بناء القدرات، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والدعوة إلى الاحترام المتبادل والتعايش التوافقي بين الحضارات، والأديان، والجماعات العرقية.

إن الشباب معرضون للأيديولوجيات المتطرفة. لذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز فرص التعليم والعمالة عند الشباب، من أجل توفير بيئة مواتية لنموهم. وينبغي للبلدان أن تجري تبادلات وأن تشارك في التعاون بشأن تدابير مكافحة الإرهاب وإزالة التطرف، مثل التدريب المهني والتعليم، وتدابير إصلاح المجتمعات المحلية، لمساعدة البلدان الضعيفة على تعزيز قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب.

ومن المهم، في مجال مكافحة الإرهاب، التركيز على المسائل الرئيسية، مع مراعاة التطورات الجديدة. ويجب أن نكون يقظين للغاية إزاء القوى الإرهابية التي تستخدم مرض فيروس كورونا للتحريض على الأنشطة الإرهابية، وأن نسعى جاهدين إلى حل المشاكل المعلقة، مثل إساءة استخدام الإرهابيين للإنترنت والتكنولوجيات الناشئة، وتنويع قنوات تمويل الإرهاب وصلاتهم بالجريمة المنظمة. ومنذ وقت طويل، والمقاتلون الإرهابيون الأجانب عالقونفي سورية والعراق وبلدان أخرى، مما أصبح بشكل متزايد خطرا أمنيا كبيرا. وينبغي إيجاد حلول في أقرب وقت ممكن، ويجب تيسير إعادة هؤلاء المقاتلين إلى أوطانهم على النحو المناسب.

وقد ركز السيد مراديان في إحاطته التي قدمها للتو على حالة مكافحة الإرهاب في أفغانستان. ولم يتم القضاء على خطر الإرهاب خلال السنوات العشرين التي انقضت منذ بدء الحرب على الإرهاب في البلد. وبدلا من ذلك، ارتفع عدد المنظمات الإرهابية في أفغانستان من خانة الأرقام الفردية إلى أكثر من ٢٠ منظمة، مع وجود ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ مقاتل إرهابي أجنبي في البلد الآن. إن فرق الرصد التابعة للجان مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) أصدرت تقارير مرارا هذا العام، مشيرة إلى أن منظمات إرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية وحركة طالبان الباكستانية قد تضاعفت وتجمعت في أفغانستان.

لقد شهدت الحالة الراهنة في أفغانستان تغييرات كبيرة، ومن المرجح أن تستغل المنظمات الإرهابية هذه الفوضى. ويجب ألا تصبح أفغانستان جنة إرهابية مرة أخرى.

ونأمل أن تقطع حركة طالبان علاقاتها تماما مع جميع المنظمات الإرهابية. وينبغي لجميع البلدان أن تتعاون فيما بينها في مكافحة جميع أشكال الإرهاب وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، بغية تحقيق الأمل في إحلال السلام في أفغانستان.

وستواصل الصين العمل بنشاط مع الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لتعزيز تبادل وجهات النظر والتعاون في مجالات من قبيل مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخبارية ومكافحة تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب السيبراني في جهد مشترك للتصدي للتهديدات الإرهابية والحفاظ على السلام والاستقرار العالميين.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئاسة الهندية على كفالة استمرار التركيز على مسألة مكافحة الإرهاب الهامة. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الثلاثة هذا الصباح على بياناتهم الممتازة التي أدلو بها أمامنا.

وقد يبدو ذلك أمرا بدهيا، ولكنه حقيقة واقعة بالفعل: فآفة الإرهاب لا تزال تشكل أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزه مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة له.

وتقرير الأمين العام (S/2021/682) واضح. في النصف الأول من هذا العام، استمر التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في الازدياد، مع توسع أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في أفريقيا، على الرغم من القيود التي يفرضها مرض فيروس كورونا.

ويسلط التقرير الضوء أيضا على التهديد الكبير الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان على شعب أفغانستان، الذي تجلى في الهجوم المروع على موظفي منظمة ”هالو ترست“ في مقاطعة باغلان في ٨ حزيران/يونيه. وقد تكلم المجلس بصوت واحد موحد في إدانة ذلك الهجوم الشنيع. وفي حين أن الظروف في أفغانستان قد تغيرت تغيرا كبيرا منذ ذلك الحين، لا يمكننا أن ننسى ذلك الجانب من بيئة النزاع.

وقد عجلت الجائحة بالتحول الرقمي عبر جوانب عديدة من مجتمعاتنا. وللأسف، فإن هذا ينطبق أيضا على الإرهابيين وعلى الإرهاب. وتؤيد أيرلندا دعوة الأمين العام للدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الارتقاء إلى مستوى التحدي المتمثل في الإرهاب المزوَّد بتقنية رقمية من خلال التعاون الدولي والحكومات الفعالة بما يتماشى مع القانون الدولي. ويؤدي المجتمع المدني والقطاع الخاص دورا حاسما في هذا الصدد. بيد أن التحدي، كما هو الحال دائما، هو الانتقال من الخطب الرنانة إلى التنفيذ.

وكنا مهتمين جدا بمعرفة العمل الهام الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبوركينا فاسو وكينيا وشركاء آخرون لمعالجة الأثر المتباين لتهديد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المنتسبة إليه على النساء والفتيات. ونرحب على وجه التحديد بوضع مجموعة أدوات لتوليد بيانات مصنفة حسب نوع الجنس وإثراء الاستجابة المراعية للفوارق بين الجنسين إزاء تلك التهديدات. وسيكون من المفيد توفير مزيد من التفاصيل في التقارير المقبلة عن نتائج هذا العمل، بما في ذلك كيفية تطبيقه على نطاق أوسع. وببساطة، فإن إدراج بيانات مفصلة تراعي الفوارق بين الجنسين في تحليلنا سيعزز قدرتنا على التصدي للإرهاب.

أيرلندا هي اقتصاد صغير ومفتوح مع صناعة خدمات مالية مزدهرة. ونعلم أن الإرهاب والجريمة المنظمة تغذيهما نظم معقدة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ونسلم أيضا بأن مكافحة هذا التمويل جزء أساسي من استجابتنا العالمية لمكافحة الإرهاب. وعلى الصعيد المحلي، لدينا إطار مؤسسي قوي لمكافحة تمويل الإرهاب. وأبقي هذا الأمر قيد الاستعراض ليعكس الاتجاهات الجديدة والناشئة، فضلا عن متطلبات الاتحاد الأوروبي وتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. كما قدمنا مؤخرا تشريعا يوسع نطاق الالتزامات المتعلقة بتمويل الإرهاب ليشمل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية.

وفي الأسبوع الماضي تحديدا، استمع أعضاء مجلس الأمن، في اجتماع صيغة آريا الذي نظمته كينيا، إلى بيانات عن الأثر السلبي على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وتقديمها المعونة الإنسانية لبعض الأنظمة المصممة لمكافحة تمويل الإرهاب وما ينجم عنها من ممارسات تخفيف المخاطر. كما أعرب الأمين العام عن قلقه من أن تشديد بعض الدول الأعضاء لتدابير مكافحة الإرهاب خلال الجائحة يمكن أن يؤثر سلبا على المنظمات غير الربحية والمعونة الإنسانية الطارئة. ونؤكد مرة أخرى أن هذه التدابير يجب ألا تعوق إيصال المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ، وألا تنتهك الأنشطة المشروعة لمنظمات المساعدة الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني التي تضطلع بأعمال حيوية، وغالبا في سياقات هشة أو متأثرة بالنزاعات. وسنظل يقظين بشأن تلك المسألة عبر جدول أعمالنا في

مجلس الأمن. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية كفالة تطبيق تدابير مكافحة تمويل الإرهاب على أساس المخاطر، والامتثال التام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين.

وقد كانت الرقابة المستقلة على تشريعات مكافحة الإرهاب فعالة في التخفيف من بعض هذه المخاطر والتحديات. أما على الصعيد الداخلي، فتجري أيرلندا استعراضا مستقلا للهيكل الرئيسي لتشريعات مكافحة الإرهاب، وقد نشرت مؤخرا مقترحات لإنشاء كيان مستقل لتمحيص التشريعات الأمنية. وسيكفل هذا الكيان أن يكون التشريع ضروريا ومناسبا للغرض ويشمل ضمانات مناسبة لحقوق الإنسان.

وأخيرا، نعلم أن ضحايا الإرهاب والناجين منه يواصلون الكفاح من أجل إسماع أصواتهم. ونعتقد أنهم بحاجة إلى الدعم، وأن هذا الدعم ينبغي أن ينعكس في هذا الصدد، وأن تُحترم حقوقهم. ونعتقد اعتقادا راسخا أن اتباع نهج شامل للعدالة الانتقالية أمر أساسي لدعم تلك الحقوق. وسنعمل لتحقيق هذه الغاية في قيامنا بدورنا في مجلس الأمن.

وغدا، سنحتفل باليوم الدولي الرابع لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم، لذلك فلنجدد التزامنا جميعا حول هذه الطاولة بدعم احتياجاتهم الخاصة بنوع الجنس، والتمسك بحقوقهم، والأهم من ذلك، الاستماع إلى أصواتهم وتنفيذ مطالبهم. وهذا بالتأكيد أقل ما ندين به لعدد غفير من ضحايا الإرهاب والناجين منه.

السيد أوغي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الرئيس على تنظيمه مناقشة اليوم. وأشكر السيد فلاديمير فورونكوف والسيدة ميشيل كونينكس والسيد داوود مراديان على إحاطاتهم الموضوعية والواضحة.

قبل ستة أشهر، عندما كنا نناقش التقرير الثاني عشر للأمين العام الذي يقيم التهديد الإرهابي الدولي (S/2021/98)، أعرب وفد بلدي عن ارتياحه للتطورات الإيجابية في الحرب العالمية ضد الإرهاب في عام ٢٠٢٠، التي أسفرت عن كسر شوكة عدد من كبار قادة المنظمات الإرهابية في العراق وسورية وكذلك في أفريقيا (انظر S/2021/140).

واليوم، للأسف، فإن الحالة تبعث على القلق. ويساور بلدي القلق إزاء المرونة والقدرة على التكيف اللذين أظهرهما التنظيم الإرهابي، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، الذي تمكن، بعد أن فقد كل السيطرة الإقليمية في العراق وسورية، من تصدير فظائعه إلى عدة مناطق أخرى من العالم، بما في ذلك أفريقيا. والواقع أن القارة أصبحت بؤرة الأنشطة الإرهابية العالمية، كما يشير بوضوح التقرير الثالث عشر للأمين العام عن هذا الموضوع (S/2021/682). وتشير الإحصاءات إلى أنه منذ نهاية عام ٢٠١٩، وقع أكثر من ثلثي الهجمات الإرهابية التي شنها مقاتلو تنظيم داعش في جميع أنحاء العالم في القارة الأفريقية، ومعظمها في منطقتي الساحل وبحيرة تشاد. لقد تمّ هذا التوسع السريع للتهديد الذي يشكله تنظيم داعش في أفريقيا بواسطة عدة جماعات محلية مرتبطة بهذه المنظمة الإرهابية.

ويشهد بلدي النيجر الذي يواجه تهديدات إرهابية منذ عدة سنوات على ثلاث جبهات على الأقل على حدوده الغربية والجنوبية والشمالية زيادة في الفظائع التي ترتكبها الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم داعش بشكل أساسي وتنظيم القاعدة إلى حد ما منذ بداية عام ٢٠٢١. وأسفرت عدة هجمات مسلحة سُجلت خلال النصف الأول من العام عن مقتل نحو ٥٠٠ شخص معظمهم من المدنيين. وقد نفذت معظم هذه الهجمات في غرب البلد في ما يسمى بمنطقة الحدود الثلاثية بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو. واستهدف الهجوم الأخير الذي وقع يوم الاثنين قرية داري داي بالقرب من الحدود المالية وأسفر عن مقتل ٣٧ شخصا.

وبالأمس لقي ٤٧ مدنيا وجنديا حتفهم في بوركينا فاسو نتيجة لهجوم إرهابي. وتجب مساءلة مرتكبي تلك الهجمات الغاشمة ضد السكان العزل على جرائمهم.

يحدث هذا التزايد في الهجمات الإرهابية في البلدان الأفريقية في وقت ينصب فيه اهتمام المجتمع الدولي بأسره تقريبا على مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا كوفيد-١٩. ولكن يجب ألا تطغى كارثة على الأخرى. وينبغي ألا تصرفنا الجهود الرامية إلى القضاء على انتشار مرض فيروس كورونا عن خطر الإرهاب الدولي. ويصح هذا على وجه الخصوص لأن التحديات العديدة التي تواجهها الحكومات والشعوب في

مناطق أفريقيا المتضررة من تلك الآفة دائما تكون أكثر ضعفا. ويتمثل هذا التحدي في الفقر والمجاعة وانعدام الأمن ونقص المعارف وبطالة الشباب والحدود التي يسهل اختراقها، علاوة على النزاعات القبلية. لقد سهّلت كل تلك التحديات التوسع السريع للتهديد الإرهابي الذي ذكرته من قبل. ويعدُّ ضعف النظم الدفاعية لتلك البلدان فضلا عن عدم الاستقرار السياسي من العوامل التي تزيد من ذلك الضعف.

ونظرا لهذه الحالة المأساوية، فإن من واجب المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير عاجلة لمساعدة حكومات البلدان الأفريقية المتضررة قبل فوات الأوان، لأنه يجب التأكيد على أن داعش لم تخفِ أبدا طموحها لاستعادة قدرتها على التخطيط لشن هجمات دولية، وإن كان ذلك بواسطة أحد فروعها الإقليمية القوية الآن.

ويعتقد وفد بلدي أنه لا يمكن الفوز في مكافحة الإرهاب بالتعويل على القوات العسكرية وحدها بل يمكن الفوز أيضا بواسطة تنفيذ برامج وتدابير إنمائية للقضاء على السلوكيات الأساسية التي تمكّن من انتشار الإرهاب. وتشمل تلك السلوكيات الفساد والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية وغسل الأموال على سبيل المثال لا الحصر. تحقيقا لهذه الغاية، يجب على الدول أن تسعى جاهدة إلى الامتثال للتوصيات الواردة في القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩) فضلا عن جميع قرارات المجلس ذات الصلة الرامية إلى منع التطرف العنيف وظهور الأفكار والخطابات الإرهابية ونشرها على الإنترنت ومكافحة ذلك.

وأود في هذا الصدد أن أشيد بالجهود الممتازة التي بذلتها جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التي وجدت - على الرغم من القيود التي تفرضها جائحة كوفيد-١٩- طرقا بديلة لضمان مواصلة بناء القدرات في الدول الأعضاء من خلال التقييم الابتكاري عن بعد والتعلم الإلكتروني والأحداث الافتراضية.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا اقتناع بلدي بأن مكافحة الإرهاب تتطلب التزاما من الجميع. ولكي تكون تلك المكافحة فعالة حقا، يجب أن يكون نهجنا شاملا، مع مراعاة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتغذية نزعة التطرف. ويجب أن تقترن الإجراءات العسكرية بالضرورة بتنفيذ الأنشطة الإنمائية وتلك المتعلقة بالحكم الرشيد.

السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية، كونينكس، على إحاطتيهما وعرضهما للنتائج الجديدة التي توصلا إليها بشأن التهديدات التي يشكلها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجماعات المرتبطة به. ونعرب بصفتنا أحد المشاركين في صياغة مشاريع القرارات بشأن أفغانستان عن تقديرنا العميق للأفكار الثاقبة التي قدمها السيد داوود مراديان.

ويشير تقرير الأمين العام (S/2021/682) إلى أن الجائحة قد أثرت كثيرا على التهديد الذي يشكله الإرهاب حيث أدت التدابير المتخذة للتصدي لانتشار الفيروس إلى تعقيد الخطط الإرهابية وتنفيذها. وأصبح النقل والتجنيد وجمع الأموال أكثر صعوبة في أجزاء كثيرة من العالم.

ولكن يجب أن نظل يقظين لأن تقارير الأمم المتحدة تشدد على استمرار التهديد وزيادته في مناطق النزاع مثل أفغانستان ومنطقة الساحل. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء تلك المناطق وغيرها، حيث يواصل تنظيما داعش والقاعدة تقويض الأمن الإقليمي.

وما يزال تدهور الحالة في أفغانستان يبعث على القلق العميق حيث بلغ عدد القتلى والجرحى المدنيين أعلى معدلاته على الإطلاق. وأصبح نصف سكان أفغانستان الآن بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وتدعو إستونيا من لديهم السلطة الآن إلى الالتزام بالقانون الدولي واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن كفالة عدم دعم الإرهاب أو توفير ملاذ أمن له في البلد.

وتدرك إستونيا أيضا التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى حيث يواصل ذلك التنظيم شن الهجمات على قوات الأمن الدولية والمجتمعات المحلية في منطقة الحدود الثلاثية المشتركة بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر.

وفي تلك المناطق يرتبط الإرهاب ارتباطا وثيقا بأشكال أخرى من العنف القبلي. ولذلك يقتضي التصدي للتطرف والإرهاب إيلاء مزيد من الاهتمام للحد من التوترات القبلية وتحقيق المصالحة السياسية.

وما زلنا نواجه تحديات أمنية جديدة ومعقدة مثل التهديدات الإلكترونية والمختلطة من قبيل المركبات الموجهة عن بعد التي تزيد من التهديد الحقيقي الذي يشكله الإرهابيون على السكان المدنيين والأفراد العاملين في صفوف العمليات والبعثات في جميع أنحاء العالم، من الرجال والنساء على السواء.

ونظرا للطابع المتغير والمستمر لهذا التهديد، نعرب عن تقديرنا للدور الذي تضطلع به وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون في مكافحة جميع أشكال الإرهاب في نطاق الاتحاد الأوروبي وخارجه. ونرحب بزيادة تعاون هاتين الوكالتين مع الأمم المتحدة.

ويجب بذل جهود منسقة للتصدي للتحديات التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وتثني إستونيا على مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لتنسيقه الإطار العالمي لتوفير دعم "الأمم المتحدة برمتها" للدول الأعضاء لأجل حماية الأفراد المشتبه في صلتهم بالجماعات الإرهابية العائدين من العراق وسوريا وإعادتهم الطوعية إلى أوطانهم ومحاكمتهم، فضلا عن إعادة تأهيلهم وإدماجهم.

أخيرا، يجب على الدول أن تكفل امتثال جميع تدابير مكافحة الإرهاب لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الدولي الإنساني. ومن شأن تجاهل تلك المبادئ أن يلحق الضرر بأنشطة مكافحة الإرهاب ويؤدي إلى زيادة التطرف الذي يغذيه العنف والشعور بالإفلات من العقاب.

وندين جميع المحاولات الرامية إلى إساءة استخدام خطة مكافحة الإرهاب كذريعة لانتهاكات حقوق الإنسان أو لإسكات المعارضين السياسيين وأعضاء الأقليات الدينية أو الإثنية.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أبدأ أيضا بتوجيه الشكر إلى السيد فورونكوف والسيدة كونينكس والسيد مراديان على إحاطاتهم وشهادتهم الشاملة والثاقبة.

تظل مكافحة الإرهاب أولوية الآن أكثر من أي وقت مضى. إن التطورات الأخيرة في أفغانستان والتي ربما تؤدي إلى زيادة التهديد الإرهابي بمثابة تذكير واضح بذلك.

وتواصل فرنسا الاضطلاع بدورها كاملا في مكافحة الإرهاب، لا سيما في إطار التحالف الدولي ضد داعش، الذي اجتمع في روما في ٢٨ حزيران/يونيه. ويعدُّ هذا التحالف حجر الزاوية في الكفاح الدولي ضد داعش. وتعزز عملنا الجماعي أيضا باعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (قرار الجمعية العامة ٢٩١/٧٥) في حزيران/يونيه.

وفي حين أن داعش لم يعد يسيطر على أي منطقة وقد تم الآن تحرير السكان الخاضعين لحكمه في العراق وسورية، فإننا نعلم أن التهديد لا يزال خطيراً على خلفية استمرار انتشار الإرهاب. وفي أفغانستان، يمكن أن يؤدي انتصار حركة الطالبان - التي لم تقطع، كما نعلم، علاقاتها بالجماعات الإرهابية - إلى تفاقم التهديد لا على الصعيد المحلي فحسب، بل أيضاً في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. كما أن انتشار داعش في وسط أفريقيا وجنوبها لا يزال مصدراً رئيسياً للقلق.

ويجب أن يكون الركن الأول لعملنا الجماعي ضد الإرهاب هو قطع موارد الجماعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، وبمناسبة أسبوع الأمم المتحدة الرفيع المستوى لمكافحة الإرهاب، نظمت فرنسا والهند معاً فعالية في ٢٥ حزيران/يونيه شارك فيها ١٧٢ مشاركاً وكيانا من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن مكافحة تمويل الإرهاب. وأبرز ذلك الاجتماع المخاطر المرتبطة بالأصول الافتراضية وأدوات التمويل الجديدة، مشدداً بوجه خاص على ضرورة تطبيق الالتزامات القائمة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على جميع المؤسسات، سواء كانت افتراضية أم لا، على قدم المساواة. تنبع هذه الالتزامات أساساً من القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩) الذي اتخذ في ظل رئاسة فرنسا للمجلس، وكذلك من توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وسنواصل

التزامنا بهذه المعركة، ولا سيما بتشجيع عقد مؤتمر ثالث بعنوان ”لا أموال للإرهاب“ بمجرد أن تسمح الحالة الصحية بذلك.

ويجب أن يكون الركن الثاني لجهودنا المشتركة هو معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب. تزدهر الجماعات الإرهابية في أوساط الإحباط وحالات اليأس والنزاع. لذا فعلينا أن نعالج الأسباب الجذرية للنزاع والتطرف والإرهاب. ويتطلب ذلك في سورية، على سبيل المثال، حلاً سياسياً وفقاً لأحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي العراق، يعني ذلك تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار.

ويجب أيضاً ألا نتسامح مع مكافحة التلقين الإيديولوجي، ولا سيما من خلال مكافحة إساءة استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية، بما في ذلك كوسيلة لنشر دعاية داعش. وتواصل فرنسا، على نحو ثابت وحازم، تعزيز الاستجابات الوطنية والأوروبية والدولية للتصدي لنشر هذه الدعاية بالاشتراك مع القطاع الخاص وشركات الإنترنت على وجه الخصوص. ويسرني أن نداء كرايستشيرش، الذي أطلقناه مع نيوزيلندا، يضم حتى الآن ٥٥ دولة، فضلاً عن المفوضية الأوروبية ومنظمتين دوليتين و ١٠ شركات.

ثالثاً وأخيراً، يجب أن تتم مكافحة الإرهاب وفقاً لمبادئنا. والأهم من ذلك، يجب أن يتم ذلك في إطار احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ولذلك يجب أن يكفل عملنا الجماعي أن تعمل تدابير مكافحة الإرهاب بفعالية مع السماح أيضاً بالقيام بالعمل الإنساني الأساسي. ويجب أن تؤدي تلك المعركة بعد ذلك إلى تحقيق العدالة لجميع ضحايا هذه الهمجية.

وفي ٣١ آذار/مارس، أصدر ١٨ وزيراً للخارجية، بمن فيهم وزير خارجية فرنسا، بياناً يذكرنا بأنهم لن يلتزموا الصمت إزاء الجرائم المرتكبة في سورية، بما في ذلك الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش. يمكن اعتبار تلك الجرائم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ونؤكد من جديد التزامنا بضمان عدم إفلات هذه الجرائم من العقاب.

كما أن لتلك الجرائم أثراً لا يطاق، في المقام الأول على الأطفال. فلم يختر الأطفال، على عكس والديهم، الانضمام إلى الجماعات الإرهابية في منطقة حرب لا يسيطرون عليها. ومع وضع مصالح الطفل الفضلى في الصميم، يجب إعادة الأيتام الأكثر ضعفاً والقصر غير المصحوبين إلى أوطانهم بمجرد أن تسمح الظروف بذلك. وقد فعلت فرنسا ذلك في مناسبات عديدة وستواصل القيام بذلك. ويجب محاكمة المقاتلين الإرهابيين الأجانب البالغين الذين انضموا إلى صفوف داعش في أقرب مكان ممكن من ذلك الذي ارتكبوا فيه جرائمهم. فلا يتعلق الأمر بالأمن والعدالة فحسب، بل أيضاً بالتزام أخلاقي تجاه ضحاياهم.

وختاماً، تود فرنسا أن تؤكد من جديد أنها ستواصل الاضطلاع بدور حازم وصارم في الكفاح الدولي ضد الإرهاب العالمي من أجل وضع حد لتلك الآفة.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم سيدي الرئيس على تنظيم جلسة اليوم والسفر إلى نيويورك لعقدها. وأشكر أيضاً وكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف ومساعدة الأمين العام السيدة ميشيل كونينكس على إحاطتيهما بشأن التقرير الاستراتيجي الثالث عشر للأمين العام (S/2021/682)، والشكر موصول إلى الأمين العام على إعداد التقرير.

وكما بينت جميع الوفود الأخرى التي تحدثت قبلي، فإن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجماعات التابعة له لا يزال حقيقياً وقوياً بشكل خطير. وكما أشارت نتائج التقرير، يواصل التنظيم الحفاظ على قدرته التشغيلية ومن المرجح أن تشهد أنشطته طفرة في مشهد ما بعد مرض فيروس كورونا.

وأود أن أشير إلى تجربة كينيا بوصفها مثالاً توضيحياً محتملاً لبعض الردود في مختلف البلدان ومسارح الأحداث التي يمكن للمجلس أن يستفيد ويتعلم منها. إننا دولة على خط المواجهة في مكافحة الإرهاب الدولي، ومنذ الهجوم الذي شنه تنظيم القاعدة على سفارة الولايات المتحدة في عام ١٩٩٨، الذي عامل الكينيين على أنهم خسائر جانبية مقبولة لأعمالهم الشريرة، سعينا إلى المشاركة الكاملة في تلك المعركة.

لقد جمعنا قدراتنا داخل الحكومة، ويواجه الإرهاب اليوم نهجاً حقيقياً متعدد الوكالات يتراوح من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي وهو مدفوع بتبادل المعلومات الاستخبارية والعمل المحلي المشترك. كما قمنا ببناء ما نعتقد أنه قدرة وقائية قوية – ولكنها لا تزال في طور النمو – تشمل فك الارتباط في وقت مبكر جداً من دورة تغذية نزعة التطرف والتجنيد وصولاً إلى فك ارتباط المقاتلين المتشددين الذين لا يتناسبون مع نظامنا القضائي.

لقد عملنا في قطاع السجون والقضاء لضمان أن يكون قضاتنا وممتهنو القانون لدينا على دراية أفضل بالقوانين الواردة في الكتب وبنوع التهديد الذي نواجهه. وقد عملنا على بناء برامج تهدف إلى مكافحة التطرف العنيف، ووسعنا نطاقها الآن لتشمل قطاع الأمن بطريقة تسمح لنا بإيصال رسائل مباشرة وعملية إلى المواقع التي تحاول فيها حركة الشباب والجماعات المماثلة إيصال رسالتها.

ونحن ملتزمون بمشاركة الجمهور وتوعيته بذلك التحدي، ونحن ملتزمون بالعمل مع شركائنا إقليمياً وعالمياً. وقد بدأنا ما نسميه خطط عمل المقاطعات التي تجمع بين المجتمع المدني وإدارة الحكومات المحلية والوزارات المختلفة والوكالات الأمنية على مستوى المقاطعات لتشخيص مشكلة ما في إطار نموذج معين واتخاذ الإجراءات سوية. ونحن ممتنون جداً لبعض البلدان هنا في المجلس التي كانت شريكاً قوياً في ذلك المسعى.

ولا أشير إلى هذه التجربة إلا لكي أقول شيئاً بسيطاً، وهو أننا سنحتاج في السنوات القادمة إلى بناء قدرات لمكافحة الإرهاب داخل الدولة – ليس كآليات مؤقتة لمعالجة أحداث مؤقتة أو تحديات مؤقتة فحسب، بل كقدرات قائمة ودائمة.

وأود أن أشير إلى مسألة محددة مثيرة للقلق بيّنها التقرير فيما يتعلق بضحايا العنف الجنسي على يد تنظيم الدولة الإسلامية والأطفال المولودين نتيجة هذا الاعتداء، والذين لا يزال العديد منهم محتجزين في مخيمات في العراق وسورية. مما يؤسف له أن مراكز الاحتجاز هذه لم تعد تشكل أرضاً خصبة للتجنيد والتطرف فحسب، بل أصبحت أيضاً حاضنات لعناصر إرهابية متحمسة. ومن الضروري اتخاذ إجراء حاسم لتفكيك هذه الحلقة المفرغة، ونوصي بشدة بأن يأخذ المجلس في اعتباره هذه المسألة، في تعامله مع الولايات ذات الصلة بتلك المخيمات، وأن يتخذ الإجراءات اللازمة وفقاً لذلك.

ونشعر بالجزع إزاء توسع تنظيم الدولة الإسلامية في العديد من المناطق، ولا سيما في بلدان أفريقيا. وتمدّ ما يسمى بالولايات والفروع جذورها في حالات النزاع وهو ما له آثار بعيدة المدى. ونحن نقدر تقديراً كبيراً الوعي بهذا الخطر في بلدان أفريقيا، وهو ما بينته الوفود التي تكلمت قبلي. بيد أننا نود أن نضيف ملاحظة تحذيرية، وهي عدم ربط أفريقيا بداعش أو أفريقيا بالإرهاب، لأن الغالبية العظمى من البلدان الأفريقية لا تواجه في الواقع تحدياً من تنظيم الدولة الإسلامية. فهذا الربط لا يسيء وصف الواقع فحسب، بل يمكن أن يصوغ بصورة خاطئة استجابتنا للتحدي القائم.

أولا، يؤسس هذا الربط لمكافحة للإرهاب ذات مسارين، تشمل مكافحة إرهاب داعش في أفريقيا ومكافحة الإرهاب في أماكن أخرى. وعادة ما يحفل المسار المزدوج بالمعايير المزدوجة ولا يوفر، ربما، دعمًا قويًا بما فيه الكفاية لبلدان أفريقيا.

ثانيًا، يمكن أن يولد ذلك إحساسًا باليأس في المجتمع الدولي من خلال إعطاء الانطباع لصانعي السياسات بأن القارة بأكملها تعاني من الإرهاب، وبالتالي، إذا كانت المشكلة كبيرة لهذا الحد، فربما لا يمكن فعل أي شيء حيالها. وبالتالي، أعتقد أننا بحاجة إلى أن نكون على دراية تامة بذلك الاحتمال في تعليقنا على هذا التحدي.

ومن هذا المنطلق، وكما تُظهر التطورات الجارية التي أدت إلى بسط طالبان سيطرتها على أفغانستان، ينبغي للمجلس أن يساوره القلق إزاء احتمال أن تجد المجموعات أو الجماعات المتطرفة داخل المنطقة الأفريقية أو على الصعيد الدولي والتي لديها نظرة متطرفة للعالم مصدر إلهام في هذه التطورات، بما ينطوي عليه ذلك من عواقب وخيمة على المدى الطويل. وقد استمعت بعناية شديدة إلى داوود مراديان وأعتقد حقًا أنه يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا بأفكاره وأسلوبه المباشر.

لا يزال يساورنا القلق من تصاعد أنشطة تمويل الإرهاب التي تقوم بها جماعات مثل حركة الشباب، حيث تضاهي الإيرادات التي تجمعها في بعض الأحيان إيرادات الحكومة الاتحادية الصومالية، وكذلك حكومات أخرى في أماكن أخرى، بل وتزيد عليها. ولا نعتقد أننا نتخذ إجراءات كافية لخنق تمويل هذه الجماعات الإرهابية، ويجب أن نواجه هذه الحقيقة وأن نزيد كثيرا من صرامة أعمالنا على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

سيدي الرئيس، أود أن أشيد للمجلس بتعليقاتكم على إمكانية التنبؤ والشفافية في نظام الإدراج. وأعتقد أننا بحاجة إلى أخذ هذه المسألة على محمل الجد تماما. فعندما تقدم البلدان اسم جماعة إرهابية إلى المجلس، فإنها بحاجة إلى أن تكون قادرة على معرفة المعايير الواضحة المنطبقة التي تم وضعها مسبقا. وعندما حاولت كينيا تقديم اسم جماعة معينة إلى المجلس، رُفض الطلب، على الرغم من أننا نعلم جميعًا أن المجموعة المعنية تنتسب لتنظيم القاعدة ومن الواضح أنها تندرج ضمن اختصاص نظام جزاءات "اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات". والأمر الذي أضعف مصداقية نظام القرار ١٢٦٧ هو أنه يبدو أنه يطبق قواعد مختلفة على مواقف مختلفة.

إننا ندرك تماما الحدود الموضوعة عند النظر في كيفية تأثير مكافحة الإرهاب على المساعدات الإنسانية، لكننا نود أن يلقي المجلس نظرة فاحصة على حقيقة أن الإرهاب نفسه يؤدي إلى أزمات إنسانية وأنه أدى إلى أزمات بالفعل. ويشكل تطلع الجماعات الإرهابية إلى تدمير الدول للسيطرة على السكان في حد ذاته أحد الدوافع الرئيسية للكوارث الإنسانية. ولذلك، فإن مكافحة الإرهاب لا تتعارض مع العمل الإنساني. بل إن مكافحة الإرهاب هي إحدى الأدوات لمنع وقوع الكوارث الإنسانية.

وبدلا من الاستمرار في تكرار البيانات بشأن المبادئ التي نتمسك بها جميعا، فإننا ندعو بشدة إلى إجراء مناقشات جادة بشأن الاستثناءات التي ينبغي أن نضعها وكيف ينبغي لنا أن ننفذها وكيف ينبغي لنا أن نواصل بالفعل تعزيز نظام مكافحة الإرهاب. ونحن منفتحون على إجراء تلك المناقشات. وكان ذلك هو الهدف من اجتماعنا بصيغة آريا ونأمل أن نجري مناقشة كهذه بدلا من الدخول في نفس المناقشات والحجج فيما بيننا، في حين يواصل الإرهابيون استخدام سلاسل الإمداد الإنسانية لكسب الموارد والمجندين.

كما نود أن نحث على حماية العمليات الديمقراطية وإطلاق دعوة عالمية موحدة تندد بأي محاولة للاستيلاء على التطلعات السياسية المشروعة للمواطنين من جانب عناصر تنظيم الدولة الإسلامية أو تنظيم القاعدة. ونعتقد على وجه الخصوص أنه ينبغي اتخاذ تدابير محددة لحماية الانتخابات في منطقتنا في البلدان التي يتواجد فيها تنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية لمنع استيلاء المنظمات الإرهابية على هياكل الدولة.

وفي سبيل هذه الغاية، لا بد من تحقيق الأثر الكامل للقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ونود أن نوصي المجلس بإدراج حركة الشباب في قائمة الجماعات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة. ونعتقد أن ذلك سيُظهر جدية المجلس إزاء الإرهاب ومحاسبة الإرهابيين والهيكل الذي أنشأه المجلس بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي رأينا، سيترتب على عدم القيام بذلك تصوير مجلس الأمن كهيئة تتراجع عن التزاماتها الخاصة بمكافحة الإرهاب.

آسف على الإطالة. سأختتم حديثي الآن بالقول إننا نلاحظ أن أحد العناصر المفقودة في مناقشاتنا ومداولاتنا في معالجة هذه المشكلة ربما يتمثل في ما ألمحت إليه ممثلة المكسيك في وقت سابق فيما يتعلق بمسألة الذكورة – أي كيفية تفاعل الهوية وبناء الدولة فعلا لتوليد الفكر الإرهابي وتشكيل نظرتنا إلى العالم وتغذية نزعة التطرف. ونعتقد أنه يجب علينا أن نعالج مسألة كيف يجري استخدام الهوية وتعزيزها في عملية بناء الدولة عندما نقوم ببناء السلام وعندما نشرف على عمليات الانتقال من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعندما نعزز الدعم الطويل الأجل للبلدان التي تضررت من الجماعات الإرهابية. وأود ختاما أن أقول إننا نؤيد البيان الصحفي (SC/14609) الذي عممه الرئيس ونؤيد عناصر وروح ذلك البيان.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف ومساعدة الأمين العام كونينكس والسيد مراديان على إحاطاتهم الوافية.

من دواعي القلق العميق أن التهديدات التي يشكلها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) مستمرة في التصاعد وأن داعش يحاول إعادة تجميع صفوفه واستئناف قدراته الهجومية. لقد عانت المنطقة الأفريقية بسبب النزاعات المسلحة المستمرة والأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية والأمراض الفتاكة. وهي الآن مهددة أيضا بسبب الوجود الإرهابي المتزايد في المنطقة. وكما شهدنا، فإن العواقب الاجتماعية والاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا تشتد في حالات النزاع. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تفاقم الظروف التي يمكن أن يستغلها التنظيم والجماعات التابعة له على المدى المتوسط والطويل.

وفي ذلك السياق، أود أن أشاطركم النقاط التالية: أولا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل يقظا في جميع الأوقات وأن يكون استباقيا في استعداده. والتضامن والتعاون هما أكثر استجاباتنا فعالية. والتعاون الدولي والمساعدة الفنية أمران حاسمان لتعزيز القدرات الإقليمية والوطنية لضمان عدم ترك أضعف الحلقات لاستغلال الإرهابيين. ويتيح التعاون التشغيلي رصد حركة الإرهابيين بشكل أفضل واكتشاف الهجمات الوشيكة والتصدي لها ومكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال. ونشيد بجهود مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والكيانات ذات الصلة في إطار الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب في تنسيق الجهود الرامية إلى التصدي لآفة داعش.

ثانياً، يجب أن تمتثل أي استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب امتثالاً كاملاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين. وينبغي معالجة الوضع الإنساني والأمني الذي يشكله الآلاف من مقاتلي داعش، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب وأفراد أسرهم المتبقون في العراق وسورية، على وجه السرعة وبطريقة مستدامة. ونشجع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على تعزيز تقاسمها لأفضل الممارسات في إعادة الإدماج وإعادة التأهيل، مع كفالة المصالح الفضلى للطفل عندما يتعلق الأمر بالأطفال. ويجب ملاحقة الأعمال الإرهابية والمعاقبة عليها، وفقا لسيادة القانون.

ثالثا، يجب أن يظل مجلس الأمن ملتزما التزاما راسخا باستخدام جميع الأدوات المتاحة له لكشف التهديدات الجديدة للإرهاب وتفاديها. ويستحق استخدام الإرهابيين للإنترنت والتكنولوجيات الجديدة لجمع الأموال وأعمال التجنيد ونشر مخططاتهم اهتمامنا الشديد.

وتتطلب التطورات التي حدثت مؤخرا في أفغانستان تعزيز اليقظة وتوطيد التعاون لمكافحة الإرهاب في المنطقة. وفي هذا الصدد، نذكر بالبيان الصحفي SC/14604، الذي أصدره المجلس في وقت سابق من هذا الأسبوع، وشدد فيه على ضرورة كفالة عدم استخدام أراضي أفغانستان لتهديد أي بلد أو مهاجمته. وشدد أيضا على أنه ينبغي للأطراف ألا تدعم الإرهابيين الناشطين في أراضي أي بلد آخر.

وأخيرا وليس آخرا، يمكن استئصال الإرهاب إذا تم التعامل معه بشكل كلي. وينبغي أن تركز الاستراتيجيات الشاملة على معالجة الأسباب الكامنة وراءه، وبناء مجتمعات متماسكة قادرة على مقاومة الإرهاب وتغذية نزعة التطرف، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وثقافة السلام والتسامح، والمصالحة والوئام الوطنيين. ولا يزال من المهم جدا اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره ويشمل جميع الجهات الفاعلة، بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وشركات التكنولوجيا.

وتظل فييت نام على موقفها الثابت المتمثل في رفض الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وسنواصل المشاركة بنشاط في النهوض بالحرب العالمية ضد الإرهاب على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقيمنا المشتركة.

السيدة برنس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): نحن، أيضا، نشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

إن تهديد الإرهاب والتطرف العنيف من بين أكثر التحديات تعقيدا. وفي كل يوم، لا يزال الناس يفقدون حياتهم بسبب الإرهاب،

ولا تزال الأسر والمجتمعات المحلية تعاني. وفي الواقع، يصادف في ٢١ آب/أغسطس الاحتفال الرابع باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم. وفي ذلك اليوم، ستنضم سانت فنسنت وجزر غرينادين إلى المجتمع العالمي في التوقف لتذكر جميع المتضررين من الإرهاب. ومع اقتراب اليوم، فإننا ندرك دائما أنه يجب علينا أن نواجه مباشرة الأسباب الجذرية للإرهاب لكفالة ألا يذهب ألم الضحايا سدى.

ولئن كنا ندين جميع أعمال العنف والجرائم الفظيعة التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والمنتسبون إليه، من المهم أن ندرك أن أساليب الحرب التقليدية قد تغيرت وأن خطر الإرهاب آخذ في الازدياد. وقد استغل تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى الاضطراب والمظالم والنكسات الإنمائية الناجمة عن الأزمة العالمية غير المسبوقة، سواء على الإنترنت أو على أرض الواقع.

وتلاحظ سانت فنسنت وجزر غرينادين بقلق الاستنتاجات التي توصل إليها تقرير الأمين العام (S/2021/682) بشأن القارة الأفريقية، حيث تم تعزيز الجماعات الإقليمية المنتسبة إلى تنظيم داعش، لا سيما في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وكذلك شرق ووسط أفريقيا. وتثير قلقنا البالغ ظاهرة الامتداد من مالي إلى بوركينا فاسو والنيجر – التوغلات من نيجيريا إلى النيجر وتشاد والكاميرون، ومن موزامبيق إلى جمهورية تنزانيا المتحدة. ونلاحظ أيضا بقلق أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان قد وسع وجوده في عدة مقاطعات في أفغانستان وأن فروع تنظيم داعش في جنوب شرق آسيا تواصل تعكير صفو عمليات مكافحة الإرهاب بوتيرة ثابتة من الهجمات. ولا يمكننا أن نسمح بأن تصبح أفغانستان ملاذا آمنا للإرهاب مرة أخرى.

ويجب أن تتم جميع أعمال مكافحة الإرهاب وفقا للقانون الدولي، ومع التنفيذ الكامل لأحكام استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وندعو الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها والبقاء ملتزمة بالحماية الكاملة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها في جميع الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب. ويجب علينا أيضا أن نتبادل المعلومات بشكل فعلي وفعال مع شركائنا الإقليميين والدوليين.

واستجابة للشواغل المتعلقة بالإرهاب، وفي محاولة لتعزيز وكفالة منطقة كاريبية آمنة وحرة، تظل سانت فنسنت وجزر غرينادين ملتزمة باستراتيجية الجماعة الكاريبية لمكافحة الإرهاب، التي تهدف إلى الحد من خطر الإرهاب وما يرتبط به من تطرف عنيف، وذلك بحرمان الإرهابيين من الوسائل والفرصة للقيام بأنشطتهم وتحسين دفاع الجماعة الكاريبية ضد الهجمات الإرهابية.

ويظل التصدي لتمويل الإرهاب جزءا أساسيا من التصدي العالمي للإرهاب. لذلك، يجب علينا، في جهودنا لمكافحة مخاطر تمويل الإرهاب الناشئة، أن ننفذ بالكامل القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩)، الذي يطلب من الدول الأعضاء تعطيل وتجريم تمويل الإرهاب لأي غرض من الأغراض. وعلاوة على ذلك، يجب أن تصمم جميع المبادرات الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب بطريقة تكفل حماية جميع الأنشطة المالية المشروعة والمدارة إدارة جيدة، بما في ذلك في الولايات القضائية الخارجية.

وفي الختام، نؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة، والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وجميع القرارات اللاحقة المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ومن الضروري أيضا أن يواصل مجلس الأمن الاضطلاع بدور قيادي في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ويجب أن نظل ملتزمين بتعزيز التحالف العالمي ضد الإرهاب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أختتم، أود أن أشكر شعبة شؤون مجلس الأمن ومديرتها وفريقها على الدعم المقدم إلى الرئاسة الهندية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.